نبذة تاريخية عن الاتحاد الثوري الأرمني
(الطاشناقسوتيون)

مائة عام من النضال في سبيل الوطن والامة

نبذة تاريخية عن
الاتحاد الثوري الأرمني
(الطاشناقسوتيون)

مائة عام من النضال
في سبيل الأمة والوطن

تأليف: كيفورك نوريكيان

* نبذة تاريخية عن الاتحاد الثوري الأرمني
(الطاشناقسوتيون)
* تأليف: كيفورك نوريكيان
* جميع الحقوق محفوظة
* الطبعة الأولى 1995
موافقة وزارة الإعلام في الجمهورية العربية السورية
رقم 25789 تاريخ 5 / 7 / 1995

مقدمة

الغاية من هذا العمل تسليط الأضواء وإنارة فكر الباحث العربي عن صورة وطبيعة حزب له دوره القيادي في حياة الجماهير الأرمنية في أرمينيا المستقلة حديثا وفي الشتات، ولإزالة الغشاوة عن طبيعة هذا الحزب الذي كثر الجدل واللغط من حوله . فتارة اتهمته الشيوعية بالشوفينية والعمالة للرأسمالية لأنه رفض تحويل الشعب الأرمني في الشتات إلى أداة طيعة مسخّرة لخدمتها، فأعلن الشيوعيون الحرب ضده بالرغم من كونه حزباً ذا عقيدة اشتراكية، وطوراً هاجمته الإمبريالية نظراً لطبيعته الثورية التقدمية الوطنية لأنه رفض مخططاتها في التحول إلى أداة طيعة لخدمتها ضد البلاد التي استضافت الشعب الأرمني.

إن ما كتب عن الاتحاد الثوري الأرمني باللغة العربية لا يتعدى حدود الحرب الكلامية الإعلامية التي قام بها هذا الطرف أو ذاك.

في مساهمتنا هذه، سنحاول سرد بعض الوقائع والمبادئ الجوهرية التي من أجلها كافح ويكافح هذا الحزب طيلة قرن من الزمن، وذلك استنادا إلى إنجازاته التاريخية وتطور مفاهيمه ومواقفه السياسية في ضوء مقررات مؤتمراته العامة كما سيرد في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فسيتناول علاقة الحزب مع حركات التحرر التي وجدت في ميدان كفاحه النضالي، مبيناً مبدأ الحزب في رفض الشوفينية القومية وكذلك علاقة الحزب بالأممية الاشتراكية، أما الفصل الأخير من العمل فهو عبارة عن ترجمة وافية إلى اللغة العربية للمنطلقات النظرية

للحزب والتي تعتبر أصدق برهان لعقيدته في كونه حزباً وطنياً ثورياً اشتراكياً غايته الوصول إلى السلام العالمي بإحقاق العدل ونصرة كافة الشعوب المظلومة.

أخي العربي، هذا حزب موجود على ساحة الوطن العربي والساحة العالمية، يضع في إعتباره القضايا العادلة كافة ومن ضمنها القضية العربية، ويرتأي التعاون البنّاء بين الشعوب كافة ومن ضمنها الشعب العربي ، الذي له من التاريخ المشترك مع الشعب الأرمني ما تجاوز القرون من التعاون السياسي والاقتصادي والتداخل الاجتماعي الايجابي.

والخير من وراء القصد.

الفصل الأول

نبذة تاريخية

إن الاتحاد الثوري الأرمني (الطاشناقسوتيون) كعقيدة وكنظرة فلسفية تاريخية وليدة الواقع الأرمني ، لذلك كانت المطالب السياسية للاتحاد التي ظهرت في برنامج الحزب تعبيراً صادقاً عن رغبات الشعب الأرمني بكامله و المؤتمرات العامة للحزب التي تعتبر أعلى سلطة فيه ، وقراراتها ملزمة لجميع أعضائه وهيئاته ، وقد جاءت خلال قرن من النضال لتؤكد التوازي التام بين تطورات واقع الأمة الأرمنية والعمل الثوري الحزبي .

لقد انطلق الحزب في البداية كتحالف للقوى الثورية الموجودة على الساحة الأرمنية باسم "اتحاد الثوار الأرمن "، نتيجة لمشاورات طويلة بين تلك القوى في مدينة تبليسي صيف عام 1890 . ثم ما لبثت أن عُرفت باسم "الاتحاد الثوري الأرمني- الطاشناقسوتيون". وفي المؤتمر الحزبي العام الأول عام 1892 تم طرح موضوع برنامج الحزب الذي لم يذكر الاشتراكية كاحدى مبادىء الحزب بشكل صريح إلّا أنه جاء فيه: "الوطن مقسم إلى طبقات. الأتراك يحاولون أن يضعونا في نفس الظروف التي كان فيها العبيد تحت أيدي الأسبرطيين.... كما ان عدم المساواة الثقافية الظاهرة للعيان معممة... هذا الوضع المشين الشاذ يمكن القضاء عليه والتخلص منه بالثورة المسلحة، ونحن نلجأ إليها. لابد من التخلص من هذا النير المذل، وتدمير تلك الطبقات الديكتاتورية الحديثة الظالمة للوصول إلى التعايش بين الشعوب ، وتأمين العمل وحرية التعبير

والرأي والضمير وذلك بتشكيل الجماعات الثورية التي إلى جانب الكفاح المسلح العنيف والمستمر ضد الحكومة تقوم بالنضال في الوقت نفسه ضد الظروف العامة التي يعاني منها الأرمن والعناصر الأخرى – العرب والأكراد واليزيديين والسريان والأتراك المسالمين وغيرهم ـ على حد سواء".

انطلاقا من الخبرة التنظيمية التي تشكّلت في السنوات الأولى من عمر الحزب، تبلورت النظرة العقائدية التي ظهرت في المنطلقات النظرية الأولى في آب ـ أيلول 1894 ، فأسبغت على الحزب ايديولوجية اشتراكية غنية بالنظرة الديمقراطية المنطلقة من واقع الأمة الأرمنية وظروفها الموضوعية والتي تؤكد على الحتمية التاريخية لقلب هذه الظروف عن طريق الكفاح المسلح. وقد جاء في تلك المنطلقات:

"... نحن لا ننزل إلى ميدان العمل كتابعين لأي فلسفة طوباوية ، لا نبغي أن ندخل إلى حياتنا أية "عقيدة" بغض النظر عن حصيلتها... نحن نتطلع بأن يكون برنامجنا حيويا. يرتكز اهتمامنا بشكل رئيس على وضع أرضنا (وطننا) الحالي. غايتنا أن نخضع للنقد دون رحمة وتحيز الظروف الموجودة في حياتنا الحاضرة ، وتجريد الآلام كافة التي يعاني منها شعبنا المعذب بالاستناد إلى القوانين الاجتماعية الايجابية ، مع الكشف عن الأسباب الحقيقية لتلك الآلام، وفي الوقت نفسه خوض حرب بلا هوادة ضد الظروف المسببة لتلك الآلام."

في الفترة ما بين 1890 ـ 1895 تمت بلورة وتنظيم وانتشار الحزب، إنها الحقبة التي أرسِل فيها عدد هام من الحزبيين إلى الوطن (أرمينيا التركية) لنشر عقيدة الحزب، وبفضل هؤلاء تم تشكيل ألوية حزبية جديدة بقيادات محلية وإقليمية مع وضع أسس عملية لنقل السلاح إلى أرض الوطن ، كما أن الفرق والفروع الحزبية قويت وانتشرت في طول

أرمينيا التاريخية وعرضها إضافة إلى هياكل الحزب في الشتات، و لخلق مرونة في العمل الحزبي جاء المؤتمر العام الأول للحزب عام 1892 ليقرّ بمبدأ لامركزية العمل مع البقاء وفيّة للمبادىء الثورية والأخلاقية للحزب، فكل قيادة إقليمية (اللجنة المركزية) تقوم بالعمل الثوري والتنظيمي بحرية مع البقاء في الاطار العام التي تحدده المؤتمرات العامة والاقليمية، محققة بذلك مركزية العقيدة ولامركزية العمل الحزبي.

ومنذ عام 1896 بدأت ثمار العمل بالنضوج ، فخروج حزب الهنشاك الديمقراطي الاشتراكي من ساحة العمل الثوري الفعلي أكّد أن الاتحاد الثوري الأرمني "الطاشناقسوتيون" هو الحزب المؤهل الوحيد في قيادة حركة التحرر الوطني للأمة الأرمنية، والتي بدأت مرحلة الكفاح المسلّح الحقيقية بالمفهوم الواسع للكفاح المسلّح من عمل فدائي وحرب أنصار وانتفاضات واغتيالات وعمليات لجلب الاهتمام للقضية .

كان لا بد من خلق تنظيم عسكري حديدي من أجل العمل الثوري تصدّى له مؤسسو الحزب الرئيسون الثلاثة كريستابور وروسدوم وزافاريان، الذين بتفانيهم استطاعوا مع رفاقهم خلق شبكة عسكرية فولاذية استطاعت القيام بعمليات فدائية، وقيادة حرب أنصار أعتبرت الأعتى في تاريخ السلطنة العثمانية . لقد كانت الأقاليم الأرمنية مسرحا لتلك الأعمال في حين كانت استانبول وازمير ومناطق أخرى، حيث البعثات الديبلوماسية الغربية ، ساحة للأعمال الدعائية كالهجوم على البنك العثماني لجلب انتباه الدول الأجنبية والرأي العام العالمي للمجازر التي يقوم بها العثمانيون في الأقاليم الأرمنية . أما جنوب القوقاز وإيران فكانتا قواعد التدريب والتسليح، حيث كانت مخازن ومصانع الأسلحة التابعة للحزب ومنها كانت تنطلق جماعات نقل الأسلحة عبر الحدود ومن هناك كان الثوار (الفدائيون) والحزبيون القادة يستعدون للانطلاق

إلى الوطن. هذه البنية المتماسكة والشاملة شكّلت لعقد ونيف أهم انجازات الثورة الأرمنية ، ومن ثمارها كانت انتفاضة عام 1904 في ساسون (أرمينيا التركية) معقل الثورة الأرمنية.

في المؤتمر العام الثالث للحزب عام 1904، أصبح واضحاً بأن الشعب بات محصوراً بين المطرقة الحميدية والسندان القيصري، فاتخذت القرارات بتوسيع ساحة النضال وأن لا يقتصر العمل النضالي على أراضي السلطنة العثمانية فحسب ، فالحزب كداعية إلى إزالة الظلم عن كاهل الأمة الأرمنية برمّتها، لابد أن يكون فاعلاً في الجزء الروسي من أرمينيا أيضا وخاصة وأن أهميته قد ظهرت في قيادة الجماهير الأرمنية هناك أثناء أزمة مصادرة الممتلكات الوقفية التابعة للكنيسة الأرمنية من قبل السلطات القيصرية الروسية عام 1903، فامتنعت الكنيسة عن الامتثال وانتفضت الجماهير الأرمنية ضد قرار السلطات القيصرية، التي لم تملك سوى التراجع عن قرارها أمام ثورة الشعب. لقد برزت ضرورة الحزب في الدفاع عن الشعب عام 1905، عندما حرضت السلطات القيصرية الأقوام التركية في أنحاء القوقاز كافة بتسليحهم وتأليبهم ضد الأرمن الذين أصبحوا يظهرون وعياً قومياً غير مرغوب به من منظور تلك السلطات. فشكّل الحزب "اللجنة المركزية للدفاع الذاتي" (الهيئة المسؤولة عن القوقاز) ، التي قامت بتنظيم عملية المقاومة في كل من باكو وتبليسي ويريفان وناخيتشيفان وكاراباخ... فتم دحر جحافل الغوغائيين الذين كانوا يخططون لمجازر واسعة النطاق، بعدها أصبح زمام الأمور في يد الحزب الذي فرض شروطه لانهاء هذه الاضطرابات والتي عرفت بالحرب "التترية-الأرمنية" وكان محرضها الأول الحاكم القيصري ناكاشيدزه، فتم معاقبته من قبل الحزب باغتياله فيما بعد.

لقد كانت تصفية ومعاقبة الحكام والولاة الذين يمتصون دم الشعب الأرمني إلى جانب معاقبة الجواسيس والعملاء الأرمن سواء أكانوا قيصريين أم عثمانيين من ضمن العمليات الثورية الدورية للحزب ليكونوا عبرة لأمثالهم. إن هذا النهج خفّف الكثير من الويلات التي كانت ستصيب الأرمن، وعلى هذا الدرب استشهد المؤسس الأول للحزب كريستابور أثناء التدريب لإلقاء قنبلة على عربة السلطان عبد الحميد وذلك بعد فشل عملية دس قنبلة في قصر يلدز لتخليص شعوب السلطنة من البلاء الأعظم "السلطان الأحمر".

في المؤتمر العام الرابع عام 1907 أعيدت صياغة برنامج الحزب فذكرت الاشتراكية بشكل رسمي كايديولوجية للحزب . وصيغت عدة قرارات وآراء حول مجمل التطورات الموضوعية على الساحة الأرمنية ، وارتأى إلى تبنّي المطالب السياسية للحزب بالمفهوم التالي :" إنطلاقا من المبادىء العامة للاشتراكية، نتطلّع إلى تحقيق غاياتنا لا عن طريق الانفصال السياسي وإنما بإعادة النظر في تركيبة إدارات الحكومة والمناطق على أساس اتحادي (فدرالي) مع الحكومة المركزية بالرجوع للمتطلبات الموضوعية للمناطق والأصقاع الأرمنية، لذلك فإن الحزب يطالب بالمبادئ التالية:

« ـ إن جمهورية جنوب القوقاز الشعبية جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي، مرتبطة معه بالأمور الدفاعية والمالية والضرائب والسياسة الخارجية.

ـ إن جمهورية جنوب القوقاز مستقلة في إدارة أمورها الداخلية، مقسمة إلى محافظات بقيادة سلطات إدارية محلية ذات صلاحيات واسعة.

ـ تشكل أرمينيا التركية جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية الدستورية، على أساس من الاستقلال المحلي الواسع.

- لها الحرية في تسيير الأمور الداخلية كافة.

- جميع الهيئات التشريعية-الادارية يجب أن تنتخب عن طريق الانتخابات العامة الحرة، العادلة، المباشرة، السرّية، وبمبدأ الاقتراع النسبي دون تمييز بين دين وعرق وجنس."

فتم قبول المقترحات في برنامج الحزب لكون المفهوم العام والتوجه الحزبي نابعاً من الواقعية السياسية ذا طبيعة عملية قابلة للتطبيق، وذلك بعد صياغته بشكل نهائي في المؤتمر العام الخامس للحزب عام 1911 تأكيداً على فكرة الاستقلال الاداري ضمن الاطار الاتحادي. هذا النهج لم يكن مقتصراً على منطقة القوقاز فقط بل شمل العمل النضالي في الأراضي العثمانية عامة.

منذ مؤتمر باريس الشهير حيث اجتمعت الأحزاب الممثّلة شعوب السلطنة العثمانية من عرب وأتراك وأرمن وأكراد ويونان جاءت مساهمة الحزب جلية مع باقي شعوب الدولة العثمانية بقيام وتنظيم وتقوية الثورة العثمانية التي انفجرت عام 1908 بغية خلق ما يشبه المملكة الدستورية، ورغم تحفظ بعض الثوار الحزبيين على التعامل مع حزب الاتحاد والترقي إلا أن الحزب انخرط في عملية خلق الدولة المرجوة فكان له أعضاء في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثين)، ولبرهة تنفّست شعوب الدولة العثمانية ومن ضمنها الجماهير الأرمنية الصعداء، ولكن هذا لم يستمر طويلاً، فخلال بضع سنوات بزّ الحكام الجدد أسلافهم في سياسة تتريك ونهب الشعوب الخاضعة لهم . في البداية كان من الصعب التوقع بما يضمره قادة تركيا الفتاة الذين أصبحت نياتهم تنكشف بحلول عام 1914 واندلاع الحرب العالمية الأولى، فبادر الحزب إلى إعادة تنظيم صفوف فدائييه السابقين في الأقاليم الأرمنية حيث كانت المجازر قد بدأت بعد أن تم الايقاع

بالقادة الأرمن من قبل السلطات التركية . وصلت هذه المجازر إلى ذروتها بالقبض على مثقفي وسياسيي وممثلي الشعب الأرمني في استانبول وترحيلهم وإبادتهم في 24 نيسان عام 1915، أما في الأقاليم التي استطاع الحزب تنظيم المقاومة الشعبية فيها مثل فان وأورفة.... فإن الحزب استطاع الحفاظ على أهلها وتأمين الحماية لهم بفضل مقاتليها وترحيلهم حتى الحدود الروسية، حيث انضم الفدائيون إلى اخوانهم في "ألوية المتطوعين الأرمن". في المحصلة العامة كلفت هذه المجازر الشعب الأرمني مليونا ونصف مليون شهيد. جاء تشكيل "ألوية المتطوعين الأرمن" في القوقاز بمبادرة من الحزب كرد فعل للظروف العامة في روسيا وبشكل خاص ضد الأعمال التعسفية التي قام بها لوجين ممثل السلطات الروسية، ولكن بنشوب الحرب العالمية تغيرت الأدوار وأدين لوجين من قبل السلطات الروسية، فبرزت هذه الألوية التي لعبت فيما بعد دوراً حاسماً في الانتصارات الروسية على الجبهة التركية، وكانت قياداتها بالكامل من قادة الثوار الحزبيين الذين اكتسبوا خبراتهم في المعارك الفدائية وحروب الأنصار والانتفاضات، فانتقلت الثورة الأرمنية من مرحلة السرية وحروب الأنصار إلى مرحلة "حرب التحرير الوطنية الشاملة"، وبدمج هذه الألوية في العام 1917 تشكلت نواة القوات المسلّحة الأرمنيّة النظامية التي حملت العبء الكامل للجبهة القوقازية بعد نداء لينين بعودة جميع القوات الروسية إلى روسيا وإخلاء الجبهة.

وفي حرب الاستقلال عام 1918 استطاع الحزب أن ينال إجماع الشعب الأرمني المتمثّل بشخص أحد أهم القادة الحزبيين ألا وهو المناضل آرام مانوكيان، الذي وحّد الجماهير وقاد الأمة إلى استقلالها بعد أن أوقف الجحافل التركية السكرى بحلم الدولة الطورانية الكبرى

في مواقع عدة مثل سارتاراباد، باشاباران، غره كليسة... فكان إعلان الاستقلال في 28 أيار 1918 مبشّراً بولادة الجمهورية الأرمنية. في هذه الفترة تم عقد المؤتمر العام التاسع للحزب (1919) في يريفان عاصمة أرمينيا المستقلة، حيث نوقشت بشكل خاص الظروف الاقتصادية والشؤون الداخلية والخارجية للجمهورية الفتية، بالاضافة إلى رسم الحدود و تقييم أوضاع الجيش والتعليم العام كما تم تعديل البرنامج العام فألغيت مقررات الحزب القديمة فيما يخص الحد الأدنى من المطالب بشأن أرمينيا الروسية وأرمينيا التركية. كما أقر بمبدأ فصل السلطات الحزبية عن السلطات الحكومية.

إن الفترة القصيرة التي عاشت فيها أرمينيا كدولة مستقلة والتي لا تتجاوز السنوات الثلاث كانت مثالاً حياً عن الأنظمة الديمقراطية . فبرلمانها الذي كان أكثرية أعضائه من حزب "الطاشناقسوتيون" ضم في جوانبه ممثلين مستقلين وممثلين عن جميع الأحزاب الموجودة على الساحة الأرمنية كما أن معظم الأقليات كان لها ممثلون. حتى الأتراك الموجودون على أراضي الجمهورية كان لهم ممثلون في البرلمان. في هذه الفترة الحرجة تم تأسيس أول جامعة رغم الظروف الصعبة للبلاد، ولكن المشكلة الأهم على الصعيد الداخلي كانت الأعداد الكبيرة من المهجّرين والمشرّدين فكان لا بد من تأمين المأوى و الملبس والسكن في ظروف المجاعة العامة . هذه المشكلة حلّها الحزب بالاعتماد على رفاقه ومبادراتهم التي ساهمت إلى حد بعيد في تأمين المأوى والظروف الحياتية المناسبة . إلا أن الخطر الأعظم كان يأتي من الدول المجاورة، فأذربيجان كانت تحرّض الأتراك الموجودين في أرمينيا في وجه حكومتها وتثير القلاقل الداخلية في الوقت التي لم تكف أبداً عن مهاجمة الحدود الشرقية لأرمينيا لاختراقها والتواصل مع الأتراك في تركيا تحقيقاً لحلم

الدولة الطورانية الكبرى، في حين كانت جيورجيا تحاول بين الفينة والأخرى قضم ما تيسّر لها من أراضي شمال أرمينيا مستفيدة من الوضع العام والظروف المؤاتية الناتجة عن تذبذبات مواقف الحلفاء في المنطقة. كل هذه الأخطار كان الحزب يواجهها ومن خلفه الشعب الأرمني بالكفاح الصبور منتظرين مؤتمر الصلح.

كانت القوات التركية تحاول اختراق الحدود الغربية لأرمينيا رغم الوعود التي قطعها الحلفاء ورغم معاهدة سيفر التي وقّع عليها ممثل الدولة التركية، في حين كان الشيوعيون يزرعون الفتن في البلاد فقاموا بمحاولة إنقلابية يتيمة فشلت فشلا ذريعاً لفقدانها التأييد الشعبي، وبعد عدة شهور دخل الجيش الأحمر إلى أرمينيا وتحت ظرف الأمر الواقع وحقنا للدماء تم تسليم السلطة في 2 كانون الأول 1920 إلى الشيوعيين بموجب اتفاقية بين الحكومة الأرمنية واللجنة الثورية الشيوعية، تكفّل بموجبها سلامة الوطنيين، فما كانت من اللجنة إلا وخرقت الإتفاقية وألقت القبض على الوطنيين وزجتهم في السجون وقامت بتصفيتهم بشكل جماعي وعمّت الفوضى في طول البلاد وعرضها وبادر الحزب إلى تشكيل" لجنة الخلاص الوطنية" التي قادت انتفاضة 18 شباط 1921 وأمسكت بزمام أمور الحكم في الجمهورية حتى 2 نيسان 1921 عندما قام لينين بحل اللجنة الشيوعية السابقة وتعيين أخرى جديدة فهدأت الأمور. إلا ان المناطق الجنوبية (زانكيزور) من أرمينيا ـ ثلث المساحة الكلية ـ بقيت تحت قيادة أحد أهم القادة الحزبيين وهو كاريكين نيشتيه الذي أعلن استقلال هذا الجزء تحت اسم "جمهورية أرمينيا الجبلية" والتي ظلت منيعة على الشيوعيين شهوراً عديدة حتى التوصل إلى اتفاقية بين الطرفين تضمن بقاء هذه المناطق ضمن أراضي جمهورية أرمينيا وأن لا تلاقي مصير أخواتها في كاراباخ وناخيتشيفان التي ضمتها السلطات الستالينية إلى

أذربيجان بعد أن كانت أراضي تابعة لأرمينيا.

مع حلول عام 1921 تم انجاز أحد أهم الغايات التي نذر الحزب نفسه لها بعد الاستقلال، ألا وهي الكشف عن مسؤولي ومخططي المجازر من قادة الاتحاد والترقي الذين أزهقوا دم أكثر من مليون ونصف مليون من الشعب الأرمني إضافة إلى الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعوب الأخرى كالعرب واليونان... لقد لاحق الحزب هؤلاء إلى أوكارهم حيث يختبئون في أنحاء مختلفة من أوروبا وأنهت رصاصات الثأر حياة من أجرم في حق الإنسانية ،أمثال طلعت باشا وزير الداخلية، وجمال باشا السفاح حاكم سوريا والمسؤول عن تصفية الثوار العرب في 6 أيار إضافة إلى سعيد حليم باشا الصدر الأعظم وبهاء الدين شاكر...

في المؤتمر العام العاشر الذي عقد في باريس عام 1924 كان أمام الحزب، الذي أصبح منفيا عن وطنه ثلاث قضايا هامة: إعادة صياغة البرنامج، تحديد المطالب السياسية وتنظيم الجماهير الأرمنية في الشتات. فيما يتعلق بالمطالب السياسية فإن الحزب أعطى مرة أخرى النضال التحرري الأرمني مضموناً ايديولوجياً بوضعه في نطاق الاشتراكية كأفضل الحركات التي تتطلع إلى تحرير الإنسان والجماعات البشرية (أمما وشعوبا وطبقات)، وعبّرت هذه المطالب عن الرغبة الحقيقية للجماهير الأرمنية في لمّ شمل الأمة بكاملها فوق كامل تراب الوطن التاريخي، بحيث " ستكون أرمينيا جمهورية ديمقراطية مستقلّة تشمل حدودها الأراضي الأرمنية الروسية-التركية. وستكون القوانين الأساسية لجمهورية أرمينيا الموحدة المستقلة مقررة من قبل المؤتمر الدستوري لأرمينيا، والمنتخب بمبدأ الاقتراع النسبي، العام، المتساوي، العادل، المباشر، السريّ". إن هذه المقررات لم تعين

حدود الدولة الأرمنية وإنما انطلاقا من منطق الأمر الواقع أقرت بأنها "الحدود الضرورية ليكون وطننا عنصراً حيوياً من الناحية السياسية، ضامناً الوجود المادي للشعب الأرمني وتطوره الاقتصادي والثقافي". فيما يتعلق بوضع الأرمن الذين كتبت لهم الحياة بعد المجازر وتوزعوا في أرجاء المعمورة فإن الهم الأول للحزب سيكون المحافظة على عدد الشعب وجمع وتوظيف قدراته وتأمين تطور شخصيته القومية لذا: "... لبلوغ هذا الهدف فإن السياسة المباشرة للحزب ستكون القضايا التالية:

1 ـ حثّ ودعم -وبكل الوسائل- المبادرات التي تهدف إلى جمع الشعب الأرمني ضمن أو حول وطنه.

2 ـ حثّ وتشجيع المؤسسات الوطنية العامة والمبادرات التي تساهم في عملية إعادة إعمار أرمينيا.

3 ـ الدفاع عن القيم الثقافية الوطنية وتطويرها والنضال ضد أخطار الانحلال في الوطن وفي الشتات".

لتحقيق هذه الأهداف باشر الحزب بعملية بناء وتنظيم الجاليات بتأمين جميع المعطيات الضرورية لمحافظة هذه الجاليات على هويتها وفي نفس الوقت الانخراط في المجتمعات الجديدة المستضيفة والمشاركة في عملية البناء التي تقوم بها هذه الشعوب.

كانت المدارس والكنائس والأندية قد بدأت بالظهور بجوار دور الأيتام التي كانت تضم مشتتي الشعب الأرمني المهجّر، وعند تقليب صفحات التاريخ لتلك الحقبة نجد أن معظم هذه الأعمال والنشاطات كان وراءها أعضاء الحكومات الأرمنية لفترة الاستقلال. هؤلاء الذين أخذوا يكملون ما بدؤوه في دولتهم المستقلة. أما الموجه الرئيس فقد كانت تلك القرارات الآنفة الذكر.

في المؤتمر العام الذي عقد عام 1928 أُعتبرت عملية وضع أسس تكفل المحافظة على الهوية الوطنية ودوام تطورها في الجاليات شبه منتهية، حيث توجه المؤتمر بنداء جاء فيه: "يجب اعتبار فترة إعادة تنظيم وجمع القوى قد قاربت على الانتهاء، وإن الوقت قد حان لتنشيط النضال على الجبهات الخارجية"، ومن جهة أخرى فان السياسة السوفييتية لا تبعث أي أمل في الحصول على الحكم الذاتي بعكس آمال الحزب والجماهير الأرمنية، بل إن السلطات الشيوعيّة تحاول جاهدة تثبيط أقل بادرة للشعور الوطني ليس فقط في أرمينيا وإنما في كامل أراضي الاتحاد السوفييتي. كما ان المؤتمر يتجاوب مع الحركة الكردية، مذكراً بأن خلاص الأكراد يكمن في النضال الوطني التحرري ضد تركيا، ملاحظا بأن الحروب الكردية وهي تخرج تدريجيا من النطاق العشائري التقسيمي باتت تتسم بالتنظيم الشامل متحولة إلى حركة تحرير، والحزب يتكفّل بتقديم الدعم المعنوي والمادي والعسكري لحركة التحرير الوطنية الكردية شرط أن يكون ذلك موجّهاً ضد تركيا تحديداً. وهذا ما تؤكده مقررات الحزب في مؤتمراته الثلاثة اللاحقة.

عشية الحرب العالمية الثانية عام 1938، وعقد المؤتمر العام الثالث عشر. في هذا المؤتمر تم التأكيد على فكرة أرمينيا الموحدة المستقلة كهدف أساسي في برنامج الحزب، إلا أن هذا الهدف لا يمنع أن تكون عملية تحقيق الاستقلال على مراحل، كما تمليه الواقعية السياسية، والأكثر من ذلك، وانطلاقا من تجربة الحزب بدعم القضية الكردية، ونظراً للظروف المحيطة بالشعب الأرمني فإنه غير قادر على حلّ قضيته بمفرده دون التعاضد مع الشعوب المجاورة، لذلك على الحزب أن يولي الاهتمام بتلك الشعوب والدول وأن تأتي مطالبه منسجمة مع مطالبها لتشكيل جبهة نضال موحدة محققة تعاوناً قوياً مع تلك الشعوب

والبلدان، على أن لا يأتي هذا التعاون والتنسيق مناقضاً للغاية الأساسية وإنما تكون الحلقة الأولى المؤدية إلى تحقيق الأهداف المرجوّة.

أما فيما يخص الوضع السياسي العالمي وموضع الشعب الأرمني من تأثيراته واستقطاباته وكيفية التعامل مع المستجدات، فإن المؤتمر يذكر في مقرراته بأنه "في فترة الفوضى السياسية، حيث الأخطار تهدد الكيان المادي للشعب الأرمني فان حزب الطاشناقسوتيون يجب أن ينطلق في مفهوم نضاله من قضية المحافظة على الوجود المادي للشعب الأرمني بالدرجة الأولى وعلى هذا الأساس يقود سياساته ويُنظر في استراتيجيته، دون تحديدها بأهداف القضية الأرمنية."

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخرج الشعب الأرمني في الشتات بخسائر لا تذكر بالمقارنة مع باقي الشعوب، جاء المؤتمر الرابع عشر للحزب ليقول " نتيجة للمباحثات مع الأطراف الأجنبية استطاع الحزب أن يبعد الخطر المحدق بالوجود المادي للشعب الأرمني، كما استطاع التهرب من المبادرات الخطرة متبنياً أسلوب العمل السلمي مشجعاً الخطوات المفيدة للقضية الأرمنية والشعب الأرمني. إلا أن المؤتمر نفسه يسجل بأن بعض الحزبيين المسؤولين في أوروبا قد بادروا إلى الاتصال مع السلطات العسكرية الألمانية رغم موقف الحزب المؤيد للحلفاء، وذلك لتأمين سلامة المواطنين الأرمن الموجودين على الأراضي الخاضعة للسلطة العسكرية الألمانية، والمؤتمر مع تأكيده على هذا الخرق، يجد أن هذه المبادرات قد كفت غايتها ويجب إنهاء هذا النوع من المبادرات".

فيما يخص النهج السياسي لمرحلة ما بعد الحرب فقد حدده المؤتمر بقرارين يدعو الأول إلى البقاء ثابتا على المبادئ الديمقراطية والاشتراكية والدفاع عنها والالتزام بها قولاً وفعلاً في نهج الحزب، أما الثاني فإنه

يبين حدود أرمينيا ملزماً الكوادر الحزبية بـ" الملاحقة والمطالبة بتحقيق معاهدة سيفر، وفق الحدود التي رسمها الرئيس ويلسون".

على الصعيد العالمي، ورغم انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء فإنه لا تلاحظ أقل بادرة لإعادة الأراضي الأرمنية أو تحسين وضع الشعب الأرمني رغم الطلبات التي تقدم بها هذا الشعب وبشكل خاص إلى هيئة الأمم المتحدة التي تم تشكيلها عقب الحرب، في حين نجد أن سياسة الاتحاد السوفييتي فيما يخص مقاطعتي كارس وأردهان المحتلتين من قبل تركيا أتت لتزيد من خيبة الأمل مسببة سلسلة من الاخفاقات للشعب والحزب الذي كان قد طوى موضوع التناقض العقائدي بينه وبين الشيوعيين خاصة في تلك المرحلة الحرجة من أجل دفع عملية المطالبة بالأراضي الأرمنية إلى الأمام. لقد كانت الأيام القادمة تخبئ مصائب جديدة ستحاول أن تنال من تضامن الصف الداخلي وزعزعة الوحدة الوطنية التي أبداه الشعب الأرمني في الشتات إبان الحرب، فتم إثارة النعرات بين الأحزاب السياسية والمؤسسات الكنسية وكانت الغاية من هذه الفتن السيطرة على المؤسسات الوطنية الأرمنية الموجودة في الشتات وتسخير مقدراتها ومؤهلاتها لخدمة مصالح الاتحاد السوفييتي، في عالم بدأت فيه ملامح الثنائية القطبية بالظهور. لتسهيل تحقيق هذه المآرب كان لابد في البداية من إضعاف دور الطاشناقسوتيون كحزب يتمتع بتأييد غالبية الشعب الأرمني وله الدور الأول في توجيه الحياة العامة للجماهير الأرمنية، وهوالحزب الذي يضع بتوجهاته المصالح الوطنية فوق كل اعتبار، لذلك فإنه سيشكل العقبة الكبرى في وجه ما تخططه الدول العظمى. هذه التدخلات الخارجية في الحياة الوطنية الأرمنية كانت لها ذيولها السلبية على الشعب الذي عانى الأمرّين من جرائها واضطربت الجاليات في مختلف أنحاء العالم لعدد من السنين مما دفع

الحزب إلى إعلان الحرب ضد كل عمل يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة الشعب الأرمني سواء أكان هذا العمل موجهاً من هذا الطرف أم ذاك؛ ومنع الشعب الأرمني من التحول إلى أداة يتراشق بها القطبان في حربهم الباردة. هذه السياسة كانت أهم الأسباب التي أدت فيما بعد إلى أن يكون الحزب من التكتلات غير المرغوبة سواء من هذا القطب أم ذاك.

لقد كانت تركيا العدو الرئيس للشعب الأرمني قد أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي عام 1952 متخذة بذلك موقفاً مؤيداً للغرب، أي انها ستغدو تدريجيا شرطي الشرق المسخّر لخدمة الحلف وستشكّل عقبة في وجه أية حركة يقوم بها السوفييت باتجاه المتوسط، وكل هذا يعني في نظر الحزب بأن تركيا ستتمتع بقيمة استراتيجية فريدة في صراع الشرق والغرب. لذا جاءت المقررات في المؤتمر العام الثامن عشر المنعقد عام 1963 لتذكّر بأن عمل الحزب موجه بشكل خاص إلى الأولويات الوطنية وهي تأتي فوق الاعتبارات التي قد تفرضها تجاذبات القوى العظمى وتحالفاتها. ومن هنا صاغ المؤتمر في الجزء المسمى بـ "النهج السياسي" ما يلي:

- ":بذل كل جهد لتحقيق أرمينيا الحرة المستقلة المشرعة للشعب الأرمني وفق معاهدة سيفر والحدود الويلسونية الملحقة بتلك المعاهدة بالاتفاقات السياسية والوسائل الأخرى.

- بذل كل جهد والمطالبة بشكل متواصل بضم الأراضي الأرمنية الموجودة تحت حكم السلطات السوفييتية إلى أرمينيا السوفييتية كأجزاء لا تتجزأ منها.

- بذل كل جهد لطرح قضية استقلال وحرية الشعب الأرمني بشكل رسمي في هيئة الأمم المتحدة."

إن التذكير بهذه القضايا كما أن التشديد على وحدة وتضامن الشعب الأرمني قد أنهت مرحلة التجاذب في الجاليات الأرمنية وما صاحبها من بلبلة. استطاع الحزب أن يقود الجماهير الأرمنية إلى أولوياته الوطنية ويؤكد على هذه الأوليات بدلاً من الانخراط في متاهات اللعبة الدولية وتعريض صورة الشعب للتشويه أمام الشعوب المستضيفة، فخلق بذلك وعياً وتوازناً في الجاليات الأرمنية مؤكدة بأنه الحزب الأقرب إلى الشعب وغاياته. وتم تتويج هذه الخطوات عندما اجتمعت، وللمرة الأولى الأحزاب الأرمنية الثلاثة (الطاشناقسوتيون ـ رامكافار ـ الهنتشاك) العاملة في الشتات للاحتفال بالذكرى الخمسين للمجازر عام 1965 ، معطين لهذه الاحتفالات بعداً سياسياً مطالبين بتحقيق المطالب العادلة للشعب الأرمني.

فيما يخص السياسة الخارجية وتحديدا الشرق الأوسط ـ حيث تشكل أرمينيا جزءاً منها من الناحية الجغرافية ونظراً إلى الوجود الكثيف للجاليات الأرمنية في بلدانه، وحالة الصراع العربي- الاسرائيلي وتطورات هذا الصراع خاصة على الصعيد الفلسطيني ـ فإن الحزب أتى ليؤكد بأن السلام التام والشامل في المنطقة سيتحقق فقط عندما تحل القضايا العادلة لشعوب المنطقة كافة ومن ضمنها القضية الأرمنية.

شكل المؤتمر العام العشرون للحزب (1972) منعطفا جديداً في تاريخه، إذ تم الاقتراح بتغيير برنامج الحزب وإجراء بعض التعديلات التي أصبحت ملحة نظراً لوضع الشعب الأرمني الذي يعيش القسم الأكبر منه حول أو فوق جزء صغير من التراب الوطني التاريخي تحت حكم في ظاهره ديمقراطي اشتراكي ولكن في جوهره مستبد ديكتاتوري، في حين أن نصف أرمينيا الروسية وكامل أرمينيا التركية تبقى محتلة دون الأخذ بعين الاعتبار مطالب أصحاب الحق في تلك الأراضي. وحيث أن باقي

الشعب الأرمني مبعثر في أطراف الكرة الأرضية في بلدان ذات هياكل اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتناقضة، وخطر الانحلال يحدق بها خاصة في الدول الغربية. لذا فان المؤتمر قد توصل إلى القرار التالي:

- "إعطاء الأولوية للمطالب السياسية، بفصلها عن التعبيرعنها كنتيجة للتطلعات الاجتماعية.

- اضافة فقرة كمقدمة نظرية تاريخية قبل فقرة المطالب السياسية".

كما جاء هذا المؤتمر ليدعو إلى العودة للتقاليد الحزبية وإحياءها كنتيجة لفشل الخطوات الأولى في تحقيق المطالب السياسية التي بدأت مع الذكرى الخمسين للمجازر والتي تمثلت في الجهود المبذولة لطرح القضية الأرمنية أمام هيئة الأمم المتحدة ودفع تركيا وريثة الدولة العثمانية إلى الاعتراف بمجازر حزب الاتحاد والترقي ودعوة المجتمع العالمي إلى إحقاق العدل. كانت دعوة الحزب إلى العودة لتلك التقاليد نتيجة حتمية لتطلعات الشباب الأرمني الذي عانى من الخيبة في العدالة الدولية، فلم يجد مخرجاً لحل قضيته سوى تسييس وتثوير جيله معلناً بدء مرحلة جديدة في تاريخ حركة التحرر الوطنية.

جاء المؤتمران العامان الحادي والعشرون والثاني والعشرون للحزب ليؤكدا المقترحات السابقة ويعلنا أن الأهداف السياسية الوطنية هي:

ا - أرمينيا حرة مستقلة موحدة.

ب - جمهورية ديمقراطية اشتراكية بحدود معاهدة سيفر.

ج - التعويضات عن المجازر.

د - تحديد قوانين أرمينيا المستقلة، من قبل المؤتمر الدستوري للجمهورية.

في المؤتمر العام الحادي والعشرين، ناقش الحزب بتفصيل مقتضيات

المرحلة الجديدة من النضال الوطني التحرري، إضافة إلى القضايا ذات العلاقة وما قد ينتج عنها. إن روح البرنامج الجديد هي التي وجهت المقررات في المؤتمرين العامين اللاحقين حيث تم التشديد على الشخصية الثورية للحزب وعقيدته الاشتراكية.

في عام 1988 انعقد المؤتمر العام الرابع والعشرون في ظروف مبشّرة بتغيرات عالمية تكون لصالح الشعوب المظلومة، فالاتحاد السوفييتي أعلن دخوله مرحلة إعادة البناء والعلنية وبدت أرمينيا على أبواب الانعتاق من القيود السابقة، وانها ستتمتع بحريات أكبر في قيادة مصيرها، وقد بدأت الجماهير الأرمنية بالمطالبة بحقوقها في كاراباخ فالتزم الحزب في هذا المؤتمر بأن يقوم بدعم عملية التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي في أرمينيا ورفع المستوى المعيشي، وتحديث الهياكل الزراعية . لذا كان لا بد للحزب من أن يعود إلى الوطن بعد انقطاع دام عشرات السنين ليقوم برسالته، فأطلق شعاره التاريخي " إلى الوطن " مرة أخرى – المرة الأولى كانت عام 1910– في جلسة تاريخية تم فيها إقرار ما يلي: "إن الاتحاد الثوري الأرمني يؤكد مرة أخرى واجبه في التأييد الكامل لتطلعات الشعب الأرمني في الوطن وحرياته الوطنية ومطالبه السياسية والاجتماعية وأيضا مساندة هذه الحركة الوطنية لتبقى ضمن مسيرتها الواقعية لحفظها بعيداً عن المبادرات الخطرة غير الآنية (المتسرعة)، والمساعدة في ازدهار اقتصاد أرمينيا وكاراباخ الأرمنية مع المساهمة في خلق سلطة وطنية تتخذ من المصالح الوطنية القدوة وتعتبرها فوق كل اعتبار".

كما تطرق المؤتمر إلى بوادر الانفراج الدولي وما تحمله من تغييرات عالمية قد تكون في صالح القضايا العادلة للشعوب مع التأكيد بأن تركيا تبقى العدوة الأولى للقضية الأرمنية نظراً لتمسكها بسياستها الطورانية.

انعقد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب بعد سنتين من استقلال أرمينيا ليقوّم كامل الوضع العالمي بتطوراته السياسية وأحداثه المتلاحقة نتيجة تشرذم الاتحاد السوفييتي، فأكد أن العالم اليوم يسود فيه نظام الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة وتلعب أوروبا دوراً مؤثراً في سير الأحداث، والنزاعات الجديدة أدت إلى الحروب والتهجيرات داخل الخطوط الحمر السابقة، التي تدخل في نطاقها أرمينيا محتلةً اليوم موقعا جيوبوليتيكيا مميزاً، وهي تقع ضمن نطاق الشرق الأوسط ومشاكله، لذلك فإن شكل استقرار المنطقة سيكون له تأثيره على وضع أرمينيا السياسي مستقبلاً ، ذلك أن الشرق الأوسط وبلدان آسيا الوسطى تقعان معاً في نفس دائرة اهتمامات الولايات المتحدة وأوروبا وتتطلع كل من اسرائيل وتركيا إلى لعب دور الوسيط بين هذه البلدان والغرب وبالتالي فإنها تبحث عن موطىء لها في كل من أرمينيا وأذربيجان وجيورجيا . كما أكد المؤتمر أن استقلال أرمينيا ضمن هذه الظروف المعقدة يضع أهمية بقائها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبقاء أراضيها في نفس مستوى أهمية استقلالها، وان قضية وجود وسرمدية أرمينيا مرتبطة بقضية تقرير المصير الذاتي لكاراباخ، وبالتالي فان الحزب أسس استراتيجيته على الدعم الكامل لدولة أرمينيا وتأمين مقتضيات استقلالها على جميع الأصعدة الداخلية والخارجية مع الأخذ بعين الإعتبار التمييز بين السلطات والدولة ككيان.

فيما يتعلق بالقضية الأرمنية فان المؤتمر قام بتحديده بالشكل التالي:

ا ـ خلق أرمينيا الكاملة بضم الأراضي الأرمنية إلى أرمينيا الحالية.

ب ـ جمع كلّ الأرمن فوق كامل التراب الوطني.

ج ـ ترسيخ جمهوريتي أرمينيا وكاراباخ كدول حرة مستقلة".

كما حدّد الحزب الحلفاء الطبيعيين لأرمينيا في مسيرتها كدولة

مستقلة فذكر بأنه "... من أجل الوقوف ثابتا بنجاح في وجه ضغوط السباق الأقليمي، لا بد لأرمينيا أن تعتمد على حلفائها الطبيعيين وعلى القواعد العالمية للقوى السياسية. وتشكل كل من روسيا وايران وعموم المشرق العربي الحلفاء الطبيعيين لأرمينيا."

كما حدّد الحزب السياسة الواجب اتباعها تجاه الحلفاء الطبيعيين، وما يلفت النظر أن الحزب أعطى أهمية كبرى للتعامل مع كل من ايران والدول العربية وإلى تطوير العلاقات بين هذه الدول وأرمينيا، فبالنسبة لايران قرر.

1 ـ زيادة علاقات التعاون مع ايران بما يخدم الطرفين في مجالات السياسة والاقتصاد.

2 ـ اعتبار دولة ايران أفضل الوسطاء العاملين حاليا فيما يخص قضية كاراباخ".

أما فيما يتعلق بالدول العربية فقد قرر:

"1 ـ تقوية العلاقات مع الدول العربية.

2 ـ دعم عملية خلق وتنظيم الشبكة الجوية التي تربط أرمينيا بالدول العربية بهدف تقوية الروابط الاقتصادية والسياسية.

3 ـ اظهار الطابع غير الديني لأزمة كاراباخ أثناء العلاقات مع الدول العربية".

وذلك نظراً للمكانة التي تتمتع بها الدول العربية في الحياة الدولية والامكانيات الكبيرة التي تملكها أرمينيا لبناء علاقات اقتصادية مع بعض هذه الدول.

* * *

الفصل الثاني

الاتحاد الثوري الأرمني
(الطاشناقسوتيون)
والعلاقات مع حركات التحرر الوطنية

إن الاتحاد الثوري الأرمني منذ انطلاقته كحامل للواء التحرر من نير العبودية والظلم، ولفلسفة تعتمد على القيم الإنسانية المثلى في تحرير الشعب الأرمني من الظلم الواقع عليه كان لا بد وأن ينظر إلى باقي الشعوب التي كانت تعاني من ظلم مماثل نظرة أخ يشاركه في المصير، ومنه كانت سلسلة طويلة من المبادرات التي قام بها الحزب من أجل اقامة تعاون وثيق بين مجمل حركات التحرر الموجودة في المناطق التي كانت ميداناً للنشاط الحزبي .

فمنذ مبادرات التعاون مع الأكراد إلى النضال المشترك مع المقدونيين مروراً بالتنسيق والتفاعل مع الحركات الثورية الروسية والمشاركة العملية والنشطة في الثورة الايرانية والثورة العثمانية كان الحزب يستمد المنهج في التعامل مع الشعوب المقهورة المغلوبة على أمرها من فلسفة الاشتراكية. فالثورات ـ وهي شكل من أشكال التحرر ـ وحركات التحرر لا يكتب لها النجاح التام إلا إذا تم التنسيق والتعاون بين هذه الحركات. والحزب ببعد نظره ووعيه الكامل للعلاقات الطبقية وعلاقات السلطات مع شعوبها المستضعفة والمظلومة إضافة إلى ما تفرزه العنصرية القومية المتمثلة في الطبقات المتنفذة التركية آنذاك، ومحاولاتها في إثارة النعرات بين الشعوب الخاضعة لها كان يتوقع ان عدم التعاون لا بد وأن يؤدي إلى ما آلت إليه الأمور فيما بعد عندما استطاعت الحكومة العثمانية افشال محاولات الحزب في تحقيق تعاون فعلي مع القوى

الفاعلة. فوقع الشعب الكردي ضحية جهل وعدم دراية زعمائه الذين بتوجيه من السلطات العثمانية اشركوا كامل القوات الكردية في المجازر المروعة في حق الأرمن، ولكن لم يلبثوا أن وقعوا هم أنفسهم ضحية لمجازر متتالية أعدّتها لهم السلطات التركية بعد أن أجهضت الثورة الأرمنية في تركيا وخلت الساحة أمام الدولة التركية لتصفية القضية الكردية.

وسنحاول فيما يلي عرض نشاطات الحزب في خلق تعاون بنّاء بين مجمل هذه الحركات لاظهار مدى التزام الحزب بمفهومه في كون حركات التحرر الوطنية حلقات نضال مشترك تشكل سلسلة لا يمكن تجزئتها عندما نريد تحقيق الحرية للبشرية كافة.

العلاقة مع الأكراد:

تعود الاتصالات الأولى للحزب مع الزعماء الأكراد إلى عام 1895 حيث دعا الحزب أحد زعماء الأكراد وهو عبد الرحمن البدرخاني المقيم في جنيف إلى مفاوضات انتهت إلى بعض الدعوات التي نشرها عبد الرحمن في صفحات جريدة الحزب يدعو فيها إلى عدم معاداة الأرمن وعدم مجاراة الأتراك في مجازرهم ضد الأرمن .

ومنذ عام 1896 كان أحد ناشطي الحزب يقوم بالدعوة والترشيد عند أكراد منطقة درسيم لمدة ثلاث سنوات متواصلة أعتقل بعدها من قبل السلطات التركية وأعدم.

استمر الحزب ـ خاصة بعد قبوله للاشتراكية رسميا ـ في سياسته الهادفة إلى رفع وعي الشعب الكردي وتحقيق تحالف معه ضد الأتراك في جميع المناطق التي لم تقطع فيها القيادات الحزبية المتتالية الاتصالات مع الزعماء الأكراد، أمثال ابراهيم باشا في دياربكر ومع الأقوام الكردية

الشبه مستقلة مثل عشائر سيلفان والحسنانيين والجبرانيين والحيدرانيين والأكثر من هذا فقد وصلت هذه الاتصلات إلى حد التحالف ودخول أحد الزعماء الأكراد (قاسم بك) في صفوف الحزب عام 1907، لكن كل هذا لم يجد فالرجعية الكردية التي كانت فعّالة إلى حد بعيد والاقطاعية الكردية التي كانت تتسلم الهديا من السلطان العثماني، قامتا بنسف أسس هذا التعاون.

الحالة الوحيدة التي استمر فيها التعاون حتى النهاية في تلك الفترة كانت مع الشيخ زينال زعيم عشائر درسيم الكردية وهو أحد الزعماء الأكراد الذين كانوا مفعمين بالروح الثورية، وأحد أكثر الدعاة إلى التعاون والتحالف المصيري بين الأكراد والأرمن، وانتهى هذا التعاون بمقتل الشيخ زينال غدراً على يد السلطات التركية عام 1908.

كان لابد من أن تمضي السنون ليصحو الشعب الكردي فيما بعد وهو يعاني من السياسة الخرقاء التي اتبعها زعماء عشائره وهم يحاولون الابقاء على سطوتهم وسلطتهم في قيادة الشعب الكردي المغلوب على أمره. لقد جاءت المجازر التي ارتكبت بحق هذا الشعب لتؤكد أن خلو الميدان من الثورة الأرمنية هي التي سوغت للسلطات التركية ما اقترفوه بحق حلفائهم السابقين.

كل هذه التذبذبات لم تغير موقف الحزب من قضية الشعب الكردي الذي وقع ضحية لزعمائه وانما جاءت مقرراته لتقف إلى جانب القضية الكردية وتساهم في زيادة فعالية الثورة الكردية ضد الأتراك.

إن قرارات الحزب في مؤتمره العام سنة 1928 التي أوردناها في الفصل السابق، لم تكن مجرد حديث لا طائل منه، بل خرجت إلى الواقع العملي، فحمل الحزب القضية الكردية وطرحها لأول مرة أمام الأممية الأشتراكية في الثلاثينيات وعقد اتفاقات مع عدد من الزعماء

الأكراد يتكفل فيها الحزب بتقديم كامل الدعم السياسي والإعلامي وحتى العسكري والمالي للثورة الكردية شرط أن يكون ذلك موجهاً ضد تركيا فقط. وقد استمرت هذه السياسة حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

اليوم، ورغم تداخلات القضيتين الأرمنية والكردية فإن الباب يبقى واسعاً من أجل خلق تعاون بنّاء يخدم القضيتين.

* * *

الثورة المقدونية:

كان الشعبان الأرمني والمقدوني تحت نير السلطنة العثمانية وقد خضعا لنفس المصير وبالتالي كان لا بد أن تتأثر وتتمازج حركتهما التحرريتان وتتبادلا الأدوار.

فمنذ عام 1896 بدأت المشاعر الوطنية المقدونية بالانبعاث- بعد أن كانت قد خمدت منذ أكثر من نصف قرن، إثر سحق الثورة المقدونية الأولى - مع انتشار الحركة الثورية الأرمنية في أرجاء السلطنة وعملياتها الجريئة كالهجوم على البنك العثماني والصدامات في أحياء استانبول ، بدأ الوطنيون المقدنيون بالتقرب من أوساط الحزب مظهرين إعجابهم بحركة الثورة الأرمنية ورغبتهم في توطيد الصداقة الأرمنية - المقدونية . في نفس الوقت كانت أوساط المثقفين الحزبيين الدارسين في جنيف قد وطّدوا علاقاتهم مع الطلاب المقدونيين الموجودين هناك، خاصة مع سيمون تاتيف الكاتب والمفكر السياسي المعروف آنذاك . فكانت القضيتان الأرمنية والمقدونية الموضوعات المشتركة لاجتماعاتهم وللمهرجانات التي أعدها هؤلاء المثقفون لتعريف قضاياهم.

في عام 1898 تبلور التحالف العقائدي الأرمني -المقدوني في بلغاريا حيث كان أحد مؤسسي الحزب روسدوم ممثلاً للجنة المركزية للحزب في البلقان، وكان على اتصال مع بوريس صارافوف قائد الثورة المقدونية آنذاك، واستطاع الاثنان تحقيق تعاون وطيد بين الثورتين، كان من نتائجه تأسيس المدرسة العسكرية السرّية للحزب على الحدود البلغارية العثمانية، إضافة إلى وضع المدرسة العسكرية العليا البلغارية تحت تصرف الحزب وذلك لتخريج الثوار الأرمن والمقدونيين المؤهلين عسكرياً.

في المقابل كان الحزب يقوم بتعريف القضية المقدونية فى باريس ولندن والعواصم الأوروبية الأخرى عن طريق منشوراته والندوات التي ينظمها.

ووصل التعاون والتعاضد بين القضيتين إلى حد كان فيها الطرفان يتبادلان المقاتلين الذين استشهد قسم كبير منهم من أجل قضية الطرف الآخر، أمثال بيدروس سميرجيان الذي ألقي القبض عليه وهو يقاتل إلى جانب الثوار المقدونيين على تخوم إدرنة واعدم مع رفاقه المقدونيين، فكانت لهذه الحادثة مكانة كبرى في زيادة وتأجيج الروح النضالية المشتركة عند الشعبين.

استمر النضال المقدوني ـ يدعمه النضال الأرمني ـ حتى عام 1913 عندما توّجت مقدونيا نضالها بالحصول على استقلالها بمباركة أوروبية، ولكن الحرب العالمية الأولى وتطوراتها جاءت لتضع حداً لفرحة الشعب المقدوني ولتقسمها بين دولتين هما يوغوسلافيا واليونان.

مقدونيا اليوم ـ رغم الجدل الناشيء حول اسمها ـ دولة مستقلة عضوة في الأمم المتحدة إلى جانب أرمينيا.

* * *

الاتحاد الثوري الأرمني والثورة الايرانية:

دخلت ايران القرن العشرين وهي تعاني من تخلف شديد ونظام اجتماعي أقل ما يقال عنه انه ينتمي إلى العصور الوسطى الاقطاعية، حيث الشعب واقع تحت ظلم الخانات والميرزات، منغمس في الجهل تحت حكم طاغية ـ يلقب بملك الملوك ـ ينتمي إلى أسرة قاجار التترية . الحكومة المركزية كانت لا حول لها ولا قوة والنظام الاداري في حالة لا تحسد عليها، أما الفوضى فهي منتشرة في طول البلاد وعرضها. في حين ان تنافس المصالح الروسية والأنكليزية فوق ترابها جعلتها مرتعاً لتدخلات الدول الأخرى.

ولكن دولة الشاهنشاه لم تكن خالية من العناصر المثقفة الوطنية الواعية التي كانت تنظر بأسى إلى ما آلت إليه أمور دولتهم والمخاطر الخارجية المحدقة بها. هذه العناصر تأثرت بشدة بالموجة التحررية الآتية من روسيا والغرب، فبدأت بتوعية الشعب الايراني لاخراجه من الواقع الذي يعيش فيه.

كان الأرمن البالغ عددهم سبعين ألفا منتشرين في جميع أرجاء هذه الدولة وخاصة في تبريز واصفهان ومشهد وهم يعانون من نفس واقع اخوانهم الايرانيين.

عندما تولى الشاه محمد علي السلطة عقب وفاة والده عام 1907، بدأ بحملة تطهير كبيرة وحلّ المجلس -البرلمان- الذي كان قد وهبه والده للشعب عقب انتفاضة عام 1906- بعد محاولة لاغتياله، وألقى القبض على المتآمرين وأعدمهم، فكانت الشرارة التي أدّت إلى اندلاع الثورة .

عند بداية الثورة حاولت القيادات الحزبية الحفاظ على الحياد ولكن مع تطور الأحداث وتعرض الشعب الأرمني إلى النهب والقتل أثناء كل غارة تقوم بها قوات الشاه، ومع وقوف مدينة تبريز وقفة رجل واحد في وجه

هذا الطغيان ومحاولات السلطان عبد الحميد بغزو الأراضي الغربية لايران، حيث تتمركز أغلبية الشعب الأرمني، وبالتالي تهديد أمن هذا الشعب وقواعد الحزب الموجودة هناك، كما أن اندلاع الثورة العثمانية وانتصارها فيما بعد وما أعطته من دفع لعملية تحرير الإنسان آنذاك، كل هذا أدى إلى أن يتخذ الحزب ومن ورائه الشعب الأرمني موقفاً مسانداً للثورة الايرانية وأن يشارك فيها بشكل فعّال بعد أن كانت اللجنة المركزية للحزب في ادرباداكان (شمال ايران) قد دخلت في اتصالات سرّية مع الثوار الايرانيين، تلبية لدعواتهم. وقد اتخذ الحزب قرار المشاركة واضعاً نصب عينيه موضوع تأمين سلامة الأرمن وكسب تأييد الثوار.

انتقل روسدوم إلى ايران وانضم إلى الثوار الايرانيين الذين كان يقودهم صدّار خان. ومعاً قاما بتنظيم صفوف الثوار وجمعهم وتوحيد تمويل الثورة بعد أن كان قائد كل فصيلة ثورية ايرانية تملك مصادرها الخاصة وتصرف الأموال حسب ما ترتأيه. في مرحلة لاحقة تجاوزت مساهمة الحزب الحدود التنظيمية إلى الدعم العسكري وكان الثوار الأرمن بخبرتهم القتالية في الصفوف الأولى وفي القيادات، ولكن المساهمة الكبرى كانت في القنابل والصواريخ التي أعدّها الخبراء الحزبيون والتي كانت لها الدور الكبير في دحر قوات الشاه وانتشار الثورة باتجاه الريف، ومنها إلى المقاطعات وصولاً إلى العاصمة التي دخلها عام 1909 يبريم خان (تافيتيان) الثوري الحزبي بعد سلسلة من الانتصارات في أقاليم رشد وقزوين ونتيجة لذلك هرب الشاه إلى اوديسا على البحر الأسود.

بعد ان استلم الثوار السلطة عين يبريم خان رئيساً لشرطة طهران ومن بعد قائداً للجيش الدستوري وطوال الفترة المتبقية كان يعمل على تثبيت وتقوية الثورة والقضاء على العناصر الرجعية التي كانت تنقاد بأوامر الشاه المخلوع.

في حين كانت روسيا قد دخلت الأراضي الايرانية عقب الاضطرابات قبل نجاح الثورة بقليل واستولت على مدينة تبريز وأخذت تدعم جميع الحركات التي تحول دون تشكيل حكومة مركزية قوية في البلاد.

استشهد يبريم خان القائد الأرمني الثوري وهو يقوم بواجبه في صد القوات الرجعية المساندة للشاه في 25 نيسان عام 1912، ونقل جثمانه إلى طهران حيث أقيمت له جنازة مهيبة. وقد وصفته جريدة التايمز البريطانية بأنه "أفضل أمل لايران" ومثلها أغلب جرائد أوروبا.

إن مساهمة الحزب في الثورة الايرانية هذه كلفته الكثير من الشهداء والكثير الكثير من التضحيات المالية والعسكرية، ولكن كل هذا جاء ليؤكد أن عقيدة الحزب في تحرير الإنسان من نير العبودية أينما كان، من أجل احقاق العدل والمساواة الاجتماعية وهي الغاية النهائية للعمل الثوري . لقد كانت الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي عمل من أجلها الرفاق الحزبيين ومحاولاتهم في تأسيس مجتمع يسير بخطى واثقة نحو الاشتراكية قد بدأت تعطي ثمارها وتضع المجتمع الايراني في طريق يكفل لهذا الشعب العريق استعادة مكانته التاريخية وتأدية رسالته في بناء الإنسانية.

هذه الثورة كتب لها أن تتحطم فيما بعد على أيدي الرجعيين من الأسرة المالكة والتي بدورها ذهبت إلى غير رجعة بعد الثورة الاسلامية في ايران.

بقي الحزب على نهجه في دعم حركات التحرر الوطنية حتى النهاية، بل أنه طوّر مفهومه في دعم هذه الحركات خلال نضاله الذي استمر أكثر من قرن من الزمن، ولم تخل منشورات الحزب من المواقف الداعمة لهذه الحركات والمقياس العملي في دعم ومساندة هذه الحركات كان دائماً المفاهيم التي وردت في المنطلقات النظرية للحزب.

* * *

الاتحاد الثوري الأرمني والاشتراكية

سنستعرض هنا علاقات الحزب مع الأممية الاشتراكية منذ انضمام الحزب لها وظروف هذا الانضمام مع التطورات اللاحقة والشكل الذي انتهت إليه عضوية الحزب في الأممية الاشتراكية، أما فيما يخص عقيدة الحزب ومفهومه للاشتراكية فإنه سيرد في الفصل الأخير من خلال المنطلقات النظرية للحزب التي خصص لسردها القسم الأخير من هذا العمل.

الاتحاد الثوري الأرمني والعلاقات مع الأممية الاشتراكية :

ترجع علاقات الحزب مع الأممية الاشتراكية الثانية التي يسبق ميلادها ميلاد الحزب بسنة فقط إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، من خلال الجهود الأولى لتعريف القضية الأرمنية إلى الرأي العام الأوروبي.

وقد تم أول اتصال رسمي بين الحزب والأممية عام 1896 في المؤتمر الرابع للأممية المنعقد في لندن عندما بعث المكتب العام الغربي للحزب بمذكرة يتضمن تقريراً عن بنيته ومبادئه وفعالياته .ومنذ عام 1900 توطدت العلاقات والتعاون بينهما. ليتوج في عام 1907 بطلب عضوية تقدم به الحزب إلى مكتب الأممية الموجود في بروكسل يتضمن البرنامج الجديد للحزب الذي تم اقراره في المؤتمر العام الرابع حيث ثبتت الاشتراكية كعقيدة ضمن برنامج الحزب . في نفس السنة اشتركت فصائل الحزب العاملة في الأراضي الروسية (الجزء الشرقي من أرمينيا الموجودة ضمن الامبراطورية الروسية) في مؤتمرالأممية المنعقد في

شتوتغارت كأحد الفصائل التابعة للجزء الروسي من الأممية مقدماً تقريراً عن نشاط الأعوام السبعة عشر الماضية من العمل النضالي الحزبي، في حين انضم الجزء الغربي (العثماني) من الحزب إلى الأممية في الشهر العاشر من عام 1908. وشارك الحزب بفصيلتيه الشرقي والغربي كفصائل للجزء الروسي والعثماني في المؤتمر الثامن للأممية المنعقد في كوبنهاكن عام 1910 والتي كانت تظاهرة سياسية جمعت العالم الاشتراكي بأكمله تحت سقف واحد. وتضمن التقرير الذي قدمه الحزب إلى المؤتمر بياناً عن مشاركته الفعلية في الثورة الايرانية ووضعها الحالي، والمشاركة في الثورة الروسية وأسباب فشل هذه الثورة، أما الجزء الأخير من البيان فكان يتطرق إلى ما يتعلق بالوضع العثماني الجديد (بعد الثورة العثمانية) ومبادىء الحزب ووجهات نظره تجاه المستجدات وما يتطلع إليه من نشاطات.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وكان من نتائجها انقسام الأممية الثانية إلى قسمين عرفت الأولى بأممية فيينا 1921 والتي كانت تضم الأحزاب اليسارية المتطرفة وهي تميل عقائدياً إلى الشيوعيين رغم انتقادات الشيوعيين المستمرة لهم، والثانية عرفت بأممية بيرن واليها كان ينتمي الحزب.

في هامبورغ عام 1923 وبجهود مضنية تم جمع وتوحيد الأمميتين حيث أبدى ممثل الحزب تشاؤمه من مستقبل العلاقات بين الكتل الاشتراكية. وبالفعل بقيت تلك الأممية حتى عام 1938 في حالة صراع مستمر مع حركة الكومنتيرن الشيوعية.

بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1951 كانت الحركات الاشتراكية تعاني من مد وجذر شديدين حول طبيعة الأممية الجديدة المراد اقامتها، حيث أجواء الحرب الباردة أصبحت تسيطر على اتجاهات

هذه الحركات والوضع العالمي الجديد القى بظله على عملية بلورة الأممية الجديدة بعد أن اندثرت الأممية الثانية فولدت الاشتراكية الأممية الجديدة في عام 1951، والتي كانت عبارة عن تجمع للحركات اللاشيوعية، وقد ادخلت إلى هذه الأممية قوانين جديدة من ضمنها أن كل دولة تُمثّل بحركة اشتراكية واحدة فقط عند الأممية أي أن الأحزاب الاشتراكية التي تعمل خارج أراضي دولها لا تنضم إلى هذه الأممية .وهكذا بقي الحزب خارج الأممية الاشتراكية كونه حزباً محظوراً في أراضي جمهورية أرمينيا السوفييتية.

ونتيجة للجهود التي بذلها الحزب في السنوات العشر الأخيرة لتطبيق مقررات مؤتمراته العامة، وبعد اتصالات ومفاوضات مضنية مع الأممية أصبحت منظمة الشبيبة التابعة للحزب عضواً كاملاً في حركة الشبيبة للاشتراكية الأممية، في حين أن الحزب يتمتع اليوم بعضوية الأممية الاشتراكية بصفة مراقب.

* * *

الفصل الثالث

المنطلقات النظرية وبرنامج الاتحاد الثوري الأرمني
(الطاشناقسوتيون)
المقرر من قبل المؤتمر العام الثاني والعشرون

1982

تنويه لا بد منه:

لقد بذلت جهود كبيرة للوصول إلى ترجمة دقيقة ومفهومة لهذه الوثيقة التي كتبت في الأصل باللغة الأرمنية، علنا في سعينا هذا قد وصلنا إلى الغاية المرجوة.

١ ـ نظرية عامة

إن تقدم البشرية الذي يحرر الإنسان تدريجياً من الخضوع للقوى الطبيعية لا يمكن اعتباره تقدماً تاماً، طالما ان نتاج ما حققه الفكر في ظروف حرة وغير مقيدة، لا يخدم رفاه جميع أفراد المجتمع بشكل متساو.

منذ الأزل وجد المستغِلون والمستغَلون والحكام والمحكومون والظالمون والمظلومون.

وهكذا نشأت الفروق الطبقية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي نتيجة تمركز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي أقلية مستغلة أفرزت طبقة حاكمة وضعت قوانين وأنظمة، تمكّنت بواسطتها من تملك القسم الأكبر من خيرات نتاج العمال، وبهذه الطريقة أصبحت أكثر قوة من خلال الاستمرار في الاستغلال دافعة الطبقة العاملة إلى وضع أكثر خضوعاً.

إن استغلال مثل هذه الأقلية المسيطرة الحاكمة للطبقة العاملة ، ظهر عبر التاريخ من خلال النظم الاجتماعية المتعاقبة كنظام الرق والاقطاع في العصور الوسطى، والرأسمالية القديمة والمعاصرة والحكم التوتاليتاري.

على المستوى الدولي ، فإن النزعة التوسعية لزعماء القبائل والقادة من أجل تكديس الثروات المادية والتطلع إلى التفرد المطلق بالسلطة، والتعصب العرقي، بالإضافة إلى النزعة المصلحية السياسية والاقتصادية للدول الكبرى – الاستعمار، الإمبريالية، العسكرة، فرض النظم الاقتصادية الاجتماعية... الخ ـ كل هذه تسببت بشكل أو بآخر في

خضوع شعوب بأكملها للأهواء المطلقة لأقلية حاكمة مستغلة أو في تعرضها غالباً للمعاملة اللاإنسسانية.

ولكن الإنسان الفرد والجماعات البشرية - عشائر، شعوب، أمم- تطلعت باستمرار نحو الحرية والمساواة وقد ناضلت وضحّت من أجل تحقيق ذلك، وهذا التطلع الطبيعي والواعي المشروع نحو الحرية والمساواة تواصل ويتواصل في ظروف التفاعل المتبادل والإغناء المتبادل للعوامل الموضوعية والمعنوية، كأسس هامة ومتممة في تطور حياة الإنسان والمجتمع.

وضمن هذا الاطار تقع حركات النضال التحررية الوطنية للشعوب المضطهدة وتقدم الإنسانية للوصول إلى النظم العادلة التي تكفل الحقوق العادلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، - وإن اقتضت الضرورة اللجوء إلى الثورة.

* * *

إن الرأسمالية خلال تطورها التاريخي - وبشكل خاص في مرحلتها الحالية، وتحديداً حيث التقدم الصناعي في أوجه - لتكفل إعادة إحياء بنيانها الاقتصادي، أرغمت على إجراء تعديلات في مفهوم علاقات الدولة والعمال مثل إقامة نظام الضمان الاجتماعي والمساهمة الجزئية للعمال في المؤسسات الاقتصادية.

تلك الاجراءات لا يمكن اعتبارها حلولاً جذرية لأن أسس البنية الاقتصادية بقيت دون أي تغيير والانتاج لا يزال معرضاً للأزمات الدورية. وتطور الانتاج يبقى خاضعاً للمصالح والمعايير الرأسمالية. أما تطور الظروف المعيشية والإمكانيات الضمانية فتبقى مرتبطة بنفس القدرات الانتاجية آنفة الذكر، وأخيراً يبقى المبدأ الرئيس لاستغلال العمل بدون تغيير.

لقد بقيت معظم الشعوب، لأسباب تاريخية وثقافية خاصة ومتمايزة، على مستوى من التطور ما قبل الصناعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وحيث بدا هذا التطور ظاهراً للعيان فإنه لم يحقق ذلك المدى والشكل والنهج الملاحظ في الدول الصناعية.

ومع ذلك فإن تاريخ هذه الشعوب لم يستمر بمنأى عن صيرورة الدول الصناعية الرأسمالية، بل بعكس ذلك، فقد أجبرت هذه الدول على الدخول في الإطار الرأسمالي متحولة إلى عوامل (أدوات) إنتاجية.

إن الدول المتقدمة صناعياً بإعتمادها على أسلحتها المتطورة التي أمّنتها التكنولوجيا الحديثة، ومن أجل تأمين الرأسمال الكافي لعملية التحديث والتصنيع وفتح الأسواق الاستهلاكية وتأمين المواد الأولية وطرق النقل الآمنة، فرضت سيطرتها السياسية أو الاقتصادية على قارات بأكملها وعلى شعوب وأمم ودول.

أكّدت الرأسمالية المعاصرة طبيعتها التوسعية والاستعمارية أكثر فأكثر في مجال التمييز الطبقي بين الدول.

وأصبح التقدم الاقتصادي للدول والشعوب ضحية هذه الظاهرة خاضعة لمصالح الدولة المهيمنة مع البقاء محرومة من القدرة على التطور المستقل والتمتع بإمكانية الاكتفاء الذاتي.

حتى الدول والشعوب التي قُدّر لها أن تحصل على استقلالها السياسي ـ غالباً بعد ما سُلبت ثرواتها الطبيعية– ظلت نتيجة للمستوى المتدني لصناعتها ورأسمالها تحت هيمنة منظومة الاستعمار الاقتصادي، مرتبطة بها في تطورها الاقتصادي.

وهكذا إلى جانب البنية الطبقية الداخلية للدول نشأت بنية طبقية على المستوى العالمي تضم معظم البشرية ، وذلك بتقسيمها من جهة إلى دول قليلة تمكّنت بوسائل عديدة من تحقيق درجة معينة من التصنيع

وقادرة على إقامة علاقات دولية تكون لصالحها، ومن جهة أخرى إلى دول لا يزال يعيش فيها معظم الجنس البشري ضحية لمصالح القوى الكبرى وقوتها الغاشمة.

وتمارس الامبريالية والاستعمار من قبل دول حطّمت نظام الرأسمالية الفردية عن طريق الثورة أو بوسائل أخرى تحت ستار الاشتراكية مستبدلة إياها برأسمالية الدولة، مؤسسة بذلك أنظمة ديكتاتورية داست من أجل التصنيع السريع ـ إضافة إلى أسباب أخرى عديدة ـ، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحرية شعوبها، كما مارست هيمنتها على شعوب أخرى.

وبالتالي فإن النضال ضد القهر والاستغلال والحرمان من الحقوق يستدعي النضال على الجبهتين الداخلية والخارجية الدولية، لنيل الحرية السياسية والاقتصادية. إن الوعي بوجود هاتين الجبهتين وتعاونهما هي ضمانة حرية ورفاه الإنسانية والمجتمع والفرد.

هذا النضال المشترك يتمثل في التطور المتوازي لحركات التحرر الوطنية والحركات الاشتراكية.

وسيتوّج هذا النضال دون ريب بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان وتحرير الأمم المقهورة والمضطهدة ضمن أوطانها، على أساس عدم انتهاك حقوق هذه الشعوب في تقرير مصيرها ضمن إطار أسرة اشتراكية عالمية مبنية على التعاون السلمي والأخوة بين البشر والشعوب.

* * *

تعتبر الاشتراكية بالنسبة للطبقة العاملة والفرد الحركة الأكثر ايديولوجية والأكثر ثورية، و هي بجوهرها حركة ثورية اقتصادية مع أنها، وبحسب المكان والظرف ونظرا لظروف الدولة ومستوى التطور السياسي ـ الاجتماعي للأمة تتولى قيادة الثورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هذه الثورة الثلاثية لا تتم لصالح العمال فقط بل للإنسانية جمعاء ولكن نظرا لأنها تتعارض مع المصالح المباشرة للطبقات المتملكة والحاكمة وتصطدم بمعارضتها، فإنه يمكن تحرير العمال عامة عن طريق الجهود المتضافرة لهؤلاء العمال ونضالهم، سواءً أكانوا عمالاً أو فلاحين، مهنيين أو فنيين. وإلى ذلك النضال ينضم المثقفون الثوريون.

لقد استمر ذلك النضال على مدى التاريخ. ففي فترات متعددة من التاريخ غالباً ما ثارت الجماعات المنهوبة ضد الأنظمة الحاكمة ولكن بطريقة غير منظمة ومتعثرة ودون وعي واضح للهدف، منقادة في الغالب من قبل عناصر أخرى خادمة مصالحها بشكل رئيس. عندما نجحت بتحقيق بعض الحريات السياسية والمدنية نتيجة نضالها ـ وأحيانا بدمائها ـ عندها بدأت بامتلاك سياساتها الخاصة. وتم التعبير عن طموحاتها ـ التي كانت حتى ذلك الوقت غير واضحة المعالم من خلال فهم واضح للصراعات التي تتداخل فيها المصالح الوطنية والطبقية. وأمام هذا الوضوح للثورة تحولت الانتفاضات التي كانت مشتتة حتى ذلك الوقت إلى نضال منظم متلاحق.

ويتم خوض نضال الطبقة العاملة باسم الاشتراكية باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية المتاحة.

وبشكل تدريجي يستعد العمال لتسلم القيادة السياسية مستفيدين من نفوذهم المتعاظم ومن تجاربهم الماضية من أجل خلق ظروف مؤاتية – من الحريات السياسية والاجتماعية ـ لتحقيق عقيدتهم الاشتراكية.

تسعى الاشتراكية لأن تكون ملكية وسائل الانتاج ملكية عامة ـ الأرض والمناجم والمعامل ووسائل الاتصال والمواصلات والتبادل ـ وهي تتوخى تنظيم الاقتصاد بأكمله وتوجيهه بشكل جماعي ضمن نظام ديمقراطي غير مركزي.

إن التجريد التام من الملكية الفردية ليس شرطاً في ظل النظام الاشتراكي الذي يسعى وضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي وبشكل منسجم معها للحفاظ على تطوير تلك الملكيات والاقتصاديات الفردية الانتاجية التي لا تستخدم كوسيلة لاستغلال عمل الآخرين وتكديس القيمة الزائدة. ذلك لأن الملكية الفردية المحدودة بالقانون ضرورية لتلبية حاجات الاقتصاد الخاص، منطلقاً من المبدأ القائل بأن الفرد المكتفي ذاتياً فقط يستطيع أن يمتلك حقوقه وحريته الإنسانية في النظام الاشتراكي.

تهدف الاشتراكية إلى تنظيم الزراعة وإدارتها على أساس نظام التعاونيات الانتاجية والعامة بالتوازي مع نظام الملكيات الخاصة مع ترسيخ حق حرية الاختيار وحرية مشاركة الشغيلة القروية وتطوير الأسس التنظيمية للادارة الاقتصادية الذاتية.

إن الغاية المثلى من فكرة الاشتراكية هي بناء الإنسان الحر. بناء مجتمع حيث الفرد متحرر من هيمنة القوى الطبيعية ومن التمييز العنصري والطائفي والديني والاجتماعي والعرقي والسياسي والاجتماعي وكل أشكال التمييز الطبقي والقهر والعنف والاستغلال.

إن الاشتراكية مدعوة لتحقيق المبادىء المتمثلة في حقوق الإنسان والحريات وبناء الإنسان الحر والمواطن الحر وتثبيت السلطة المطلقة للعمل المحرر.

إن الاشتراكية مدعوة لإحياء الحرية الإنسانية الكاملة في التفكير والتعبير والضمير والإبداع والعمل والعمل السياسي.

تتطلع الاشتراكية إلى التطور الحر والمتعدد الجوانب والمنسجم للإنسان الفرد والمجتمع.

* * *

ومثلما يكون الفرد ضحية للاستغلال الطبقي والقهر في الحياة الاجتماعية، كذلك فإن الأمم الضعيفة أو المظلومة تُستغل وتُضطهد على المستوى الدولي من قبل الدول الامبريالية والتوسعية.

والاشتراكية، كنظام مثالي لتعاون وتعايش الشعوب التي تناضل من أجل التحررالكامل للفرد وبناء الإنسان الحر في المجتمع الإنساني، تناضل بنفس الروح والمبدأ أيضا من أجل الحرية الكاملة للأمم- كتجمعات للأفراد- ومن أجل بناء الأمم الحرة المستقلة في المجتمع الدولي.

إن الأمة ككيانٍ خاصٍ متكاملٍ من الناحية التاريخية والجغرافية واللغوية والثقافية والسياسية هي أحد أكثر العوامل أهمية في التقدم التام والإثراء الروحي والفكري المتعدد الجوانب للمجتمع الإنساني، وبذلك تشكل الأمة قيمة أساسية في الحياة.

والأمة هي تلك المستوى من تقدم المجتمع الإنساني وتلك البيئة حيث يحصل الفرد الآمن على الامكانيات الواسعة للازدهار والإمكانية التامة للاتصال مع أقرانه، بالاضافة إلى الإمكانيات الواسعة في التطوير الحر لقدراته الخاصة .

غير أن الاشتراكية تعارض أية ظاهرة تنطوي على فكرة الفوقية الوطنية أو العرقية أو التعصب القومي، كونها تعابير رجعية تعوق التطور الطبيعي للمجتمع الإنساني. فللأمم قيم أصيلة ولها إمكانيات متساوية وتخضع لتغييرات مستمرة وهي تتطور عن طريق التأثير المتبادل والإثراء المتبادل في سبيل تحقيق المثل الإنسانية العامة، الأمر الذي يحدد شخصيتها التقدمية الثورية. ومن خلال هذه العملية المستمرة من التطور التاريخي ومروراً بنظم اجتماعية متتالية، تتخلى الأمم عن ملامحها الثقافية الوطنية القديمة المتحجرة وتتجدد باستمرار، مواكبة روح العصر، الأمر الذي يشكل الشرط الأساسي لبقائها وتطورها على كافة الصعد.

لكل أمة حقها الطبيعي والثابت في وطن خاص ـ التي هي بيئتها التاريخية والجغرافية ـ لكونه العامل الحيوي لبقاء تلك الأمة وتقدمها وإبداعها.

الاشتراكية تنبذ أي شكل من أشكال الامبريالية مهما كانت طبيعتها وصفتها، سواء أكانت رأسمالية أو إيديولوجية وتعتبرها تعبيراً من تعابير الاستغلال الطبقي ـ السياسي، وهي تؤمن بمبدأ تقريرالمصير الحر لجميع الشعوب على أنه أحد المراحل الأساسية في بناء النظم الاشتراكية العادلة.

من خلال حق تقرير المصير الحر تتمتع جميع الأمم بحقها الثابت في إقامة دولها، وأية بنية مفروضة للدولة وللسياسة تعتبر قهراً وانتهاكا لمبدأ حق تقرير المصير، ومرفوضة جملة وتفصيلا.

ولذا فإنه من حق جميع الأمم غير القابل للنقض، إلغاء وتدمير جميع أشكال الطغيان مهما كانت صفاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال حركات التحرر الوطنية وبإستخدام جميع الوسائل الملائمة لتحقيق ذلك الهدف.

إن حركة الاشتراكية بأبعادها وسعتها حركة وطنية داخلية تملك إطاراً عالمياً. والحركات والقوى الاشتراكية في كل البلدان التي تتطلع إلى تحرير الإنسان والمجتمع من النظم التي تخضعها للاستغلال، يجب أن تلجأ إلى التنسيق والانسجام في جهودها بوعي برسالتها وثقة بنصرها النهائي، وأن تتوجه لبناء النظم الاشتراكية عن طريق النضال المنظم.

وبتطلعها إلى الاخوة العالمية بين الأمم الحرة، تبغي الاشتراكية إلى إزالة جميع الحدود المصطنعة والتمييز بين الأمم، وتهدف إلى تنظيم حالةٍ حيوية من التعايش الدولي المتناسق، بالمشاركة المتساوية والحرة للأمم المستقلة، بدلاً من عالم اليوم المجزأ والمتناحر. ولكن تحقيق تلك الغاية لا يتطلب انصهار الكيانات الوطنية القديمة أو الحديثة، بل إن تلك

الكيانات بخصائصها التاريخية، وثقافاتها المتميزة الخاصة، تستطيع فقط إثراء وإغناء الإنسانية الاشتراكية المقبلة.

والأكثر من ذلك، تتوقع النظم الاشتراكية حالة من التعايش المنسجم للأمم الحرة المتساوية، على أساس من الاعتراف والاحترام المتبادل الراسخ بقوة على المفاهيم الاشتراكية في العلاقات الدولية الطبيعية .

وأيضا تهدف الاشتراكية على المستوى الوطني إلى دمقرطة تنظيم الدولة-السياسة بأوسع مدى، وتحويل الدول إلى جمهوريات ديمقراطية مستقلة على أسس واسعة من اللامركزية، وتحقيق النظم الاشتراكية في تحويل وسائل الانتاج والخدمات العامة بشكل كامل إلى الملكية العامة.

إن الاشتراكية حركة شعبية ديمقراطية إلى أقصى الحدود، والديمقراطية هي الصفة الأكثر غلبة والمميزة لحركة الاشتراكية وللنظام الاشتراكي وهي تنبع من جوهرها. وبدون ديمقراطية واسعة لا تكون الاشتراكية مفهومة والديمقراطية دون الاشتراكية تصبح مفهوماً شكلياً وغير مكتمل.

تضع الاشتراكية نهاية لحالة الطبقات الحاكمة والمحكومة والتناحر والعداوة بين الأمم و هي توحد جميع الشعوب والأمم حول هدف إنساني واتحاد طوعي يعتمد على المساواة، وعلى أرضية من التعاون السلمي.

إن تلك الغاية المثلى للمضطهدين والمعذَّبين لا تبدو لنا وهماً لا أساس له، وإنما إمكانية قابلة للتحقيق لأنها تنبع ليس فقط من واقع الصيرورة العامة للعناصر الموضوعية، بل مما تمليه إرادة وضمير وعقلانية الأفراد والجماعات التي تحرك التاريخ إلى الأمام.

وفي توحيد قوى التاريخ الموضوعية والقوى المعنوية الخلاقة يكمن شرط النصر الأكيد التي ستحققه البشرية العاملة سواء ضد قوى الطبيعة أو ضد الظلم والاستغلال الذي يسود في المجتمع منذ قرون.

ب ـ المطالب السياسية

أولاً: تأكيد الحقوق:

أرمينيا هي موطن الأمة الأرمنية وهي واحدة من أقدم البلدان في الشرق الأدنى. تقع بين البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتشكل أرضاً جبلية متميّزة نشأت فيها الأمة الأرمنية وسكنتها دون إنقطاع لآلاف السنين، فبنت تاريخاً وحضارة وثقافة وشخصية قومية.

وقد إضطر الشعب الأرمني لمرات عديدة إلى خوض النضال ضد الامبراطوريات الغربية والشرقية لإعادة بناء دولته الخاصة المستقلة، ولكن الحياة الاجتماعية للأمة الأرمنية استمرت في طريقها المميز نظرا للعوامل الاقتصادية والتاريخية والسياسية والجغرافية الخاصة.

ومنذ أيام حكمها الملكي المركزي عرفت أرمينيا فترة إقطاعية استمرت لقرون عديدة ساعدت في إطالتها التضاريس المتقاطعة بشدة للهضبة الأرمينية وصعوبات الاتصال الداخلي، بارزة سلطات عائلية (أسر النبلاء) شبه مستقلة أو ممالك صغيرة، مانعة تشكل طبقة برجوازية بالمعنى التقليدي. تلك الطبقة التي كانت ستتشكل العامل الأساسي في التطور الاجتماعي للشعب الأرمني في مرحلته المتقدمة وفي تكوين ودعم دولته المركزية الجديدة. إن عائلات النبلاء وخاصة في المناطق الحدودية، بقيت وفية لطبيعتها الطبقية، فتحولت بذلك إلى قوى نابذة وأداة في أيدي البلدان التوسعية التي استفادت منها بشكل دوري لتثبيط سياسة خلق دولة مركزية أرمنية قوية.

ولكن من ناحية أخرى، فإن الطبيعة المستمرة للتنافس بين الأسر المالكة وعائلات النبلاء إلى جانب نتائجه السلبية دعم بشكل مواز حركة التحرر الأرمنية خاصة في وجه الدول التوسعية وسياساتها العنيدة في تقسيم الهضبة الأرمنية فيما بينها. ومن خلال دورها الايجابي هذه أصبحت أسر النبلاء الأرمن سواء مجتمعين أو فرادى، وفي فترات تاريخية مختلفة قلاعاً حصينة للنضال من أجل إعادة إقامة الدولة الأرمنية المستقلة ومعقلاً لتطوير الثقافة القومية الأرمنية.

و بعد اختفاء الملكية وطبقة النبلاء الأرمن بشكل تدريجي بقيت الكنيسة القومية الأرمنية الوريث الوحيد المتبقي للهيكل الاقطاعي الأرمني، بصفتها المؤسسة الاخلاقية الدينية ومعقلاً للبنية الاجتماعية الأرمنية وعاملاً في تطوير الوعي والشخصية الوطنية ورمزاً للوحدة الوطنية. ولكن بحلول العصر الحديث فقدت الكنيسة الحيوية النسبية لشخصيتها وخاصة على الصعيد الداخلي وأصبحت دعامة التفكير المحافظ، فغدت بشكل ما عائقاً لتغيير الحياة الاجتماعية والوطنية وإعادة تشكيل الأمة الأرمنية بما يتماشى مع روح العصور الحديثة.

إن انقطاع الصيرورة الطبيعية للحياة الاجتماعية والقومية للأرمن تمثل بشكل خاص في حقيقة أن الغزاة الطورانيين لم يدمّروا البلد فقط وإنما استوطنوا بأعداد كبيرة في مختلف ولايات أرمينيا، وبذلك فإنهم لم يغيّروا الوجه الديمغرافي للهضبة الأرمنية وصفتها الموحدة فحسب، وإنما ثبطوا تطور الثقافة والحضارة الأرمنية لقرون عديدة، وفرضوا أسلوب حياتهم وهيكلهم الاجتماعي المتخلف فأرجعوا لقرون مسيرة التطور الاجتماعي للأرمن.

والأكثر من ذلك، فقد احتلوا وصادروا مساحات من الأراضي التي كانت تشكل العامل الأساسي في الحياة الاقتصادية للقرويين الأرمن،

ودفعوهم إلى المناطق الجبلية وأجبروهم على الهجرة الجماعية، الأمر الذي خفّض بشكل كبير عدد الأرمن وعزيمتهم الدفاعية الجماعية، وحدَّ بشكل مصيري من قدرات إعادة الإحياء وخاصة إعادة البناء.

لقد استمرت هذه الحالة وازدادت تدهوراً بالتدريج خلال فترة الحكم العثماني، واستمرت مدة خمسة قرون كاملة، ووصلت إلى العصور الحديثة، مخلفة آثاراً ثابتة على المصير السياسي للشعب الأرمني وطبيعة القضية الأرمنية وتطورها.

في بداية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن التقدم الروسي في القوقاز كان يبعث بعض الآمال عند الأرمن المعذّبين تحت النير العثماني -مساهمة في نفس الوقت في الانبعاث الثقافي القومي - إلا أن أرمينيا في الواقع كانت مقسمة بين الامبراطوريتين اللتين لم تستمرا بإعاقة التطور الطبيعي والحر للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة الأرمنية فقط، وإنما كانتا تتسببان في زيادة الفواصل بين القسمين الشرقي والغربي من الشعب الأرمني.

لقد دخل الأرمن العصر الحديث بجناحين اجتماعيين رئيسيين: السكان الأصليون لأرمينية الذين يتألفون بشكل رئيس من الفلاحين، ومن الجاليات الأرمنية في الخارج والتي تجمعت بشكل رئيس في المراكز الحضارية الدولية مثل: استانبول وإزمير وتفليس وباكو وغيرها، وقد كان الفلاحون الأرمن الذين يعيشون في أرمينيا غير منظمين من الناحية الاجتماعية ومتخلفين اقتصادياً وغير ناضجين سياسياً، وباعتبارهم عبيداً بالنسبة للطغاة العثمانيين، فقد تعرّضوا إلى عمليات الترحيل والنهب والاضطهاد المستمرة في وطنهم الخاص. أما في جاليات المهجر الغربية وضمن بيئة المواطنية العالمية العامة، فقد كانت تنمو طبقات جديدة سواء برجوازية أو عمالية محرومة من البيئة والصبغة القومية، منغمسة في دورة

الحركات العالمية، مؤدية دوراً هامشياً في الحياة الاجتماعية الأرمنية.

في منتصف القرن، ورغم تدويل القضية الأرمنية ـ كنتيجة لمتابعة الدول الكبرى لمصالحها السياسية والاقتصادية في تركيا العثمانية ـ إلا أن حلها ظل في الغالب متعلقاً بالعلاقات الدولية المتذبذبة. وعند نهاية القرن فقط، استعاد الأرمن وعيهم السياسي الخاص، نتيجة لنهضتهم القومية ـ الثقافية، و لجؤوا إلى الكفاح المسلّح ضد سياسة النهب والقمع التي اتبعتها الدولة العثمانية.

ونتيجة للتطور الطبيعي، فإن البرجوازية في جاليات المهجر، إضافة لبعض العناصر المستنيرة في الكنيسة الأرمنية ـ كطبقة على تماس أكبر مع صيرورة الحياة الدولية وروحية العالم الجديد ـ كانت المبادرة والمشكلة لحركة الثورة الأرمنية، خاصة في المرحلة الأولى من الرومانسية القومية واليقظة القومية يقودهم بذلك شريحة حديثة النضوج من المثقفين. فاستطاعت تولج عملية تشكيل الثورة الأرمنية ودعم تطورها، مستفيدة من الانتفاضات الثورية لبعض المعاقل التقليدية (كاراباخ، زيتون، ساسون...) في أرمينيا الجبلية، والأفكار والمبادئ الإنسانية العامة للثورة الفرنسية الكبرى، والنهضة السياسية لجماعات الشعوب في أوروبا، بالإضافة إلى النضالات التحررية القومية لشعوب البلقان.

ولكن عندما دخلت الحركة الثورية الأرمنية مرحلتها العملية والدموية، انعزلت البرجوازية الأرمنية عنها تدريجياً وفي النهاية عارضتها فكراً وعملاً، الأمر الذي انعكس سلبيا على تقدم وانتشار الثورة الأرمنية.

وفعلياً، تحولت الثورة الأرمنية في جوهرها إلى حركة لفلاحي العالم الأرمني ومهنييه وطبقة تجاره الصغار والتي انضمت إليها الأجيال الجديدة من مفكري الثورة الأرمنية. وبدخولها في مسارها الطبيعي،

اكتسبت الثورة الأرمنية زخماً، بدءاً من ثمانينات القرن التاسع عشر كحركة تحررية وطنية حقيقية، وطوال ثلاثين عاماً، غدت بوتقة للفكر السياسي الأرمني والارادة والهمة القتالية الأرمنية.

إن حركة الثورة الأرمنية لم تطبع القضية الأرمنية بشخصية جديدة، بتحويلها إلى قضية تتم متابعتها بالنضال الخاص فقط، وإنما وحّدت فئات الشعب الأرمني حول نفس الغايات القومية والسياسية والاجتماعية، خالقة المواطن الأرمني الجديد الذي يحيا بوعي كامل وغيرة على الحقوق الفردية والجماعية. والأكثر من ذلك، مع البقاء وفية لتقليدها في استيعاب وامتثال أكثر الحركات التقدمية العالمية، فإن الثورة الأرمنية وضعت النضال التحرري للشعب الأرمني في بوتقة الثورة الإنسانية العامة، بامتلاكها الايديولوجية الاشتراكية.

والثورة الأرمنية، دعمت بشكل عملي تشكيل الوعي الاجتماعي للشعوب المتعددة القوميات في كل من تركيا والقوقاز وإيران، وأصبحت إحدى القوى الدافعة في حركاتها التحررية. لقد كانت الثورة الأرمنية دائماً حاملة لواء الاحترام الكامل لمبادئ الحقوق الإنسانية والقومية، هادفة إلى التعايش الوحدوي السليم والتعاون السلمي بين جميع الشعوب الموجودة على مساحة آسيا الصغرى وما وراء القوقاز.

ولكن الطبقة الحاكمة العثمانية من سلاطين أو اتحاديين، واجهوا برامج الثورة الأرمنية في التعاون التقدمي ما بين القوميات بعقائدهم الطورانية العرقية المتطرفة، وردّوا على انطلاقات الثورة الأرمنية بالمجازر الدورية. وبالاستفادة من فرصة الحرب العالمية الأولى، وبتخطيط حكومي دقيق، تورطت القيادة الاتحادية في عملية تهجير وإبادة كامل الشعب الأرمني كحل جذري للقضية الأرمنية.

إن الإبادة العرقية التي بدأت في نيسان عام 1915، أودت بحياة أكثر من ثلث الشعب الأرمني ـ حوالي مليون ونصف المليون من الضحايا ـ إضافة إلى ثروة ثقافية ومادية لا تقدّر. وأصبحت أرمينيا الغربية خالية من الأرمن. ولكن المخطط الطوراني لم يكتمل. ففي عام 1918 وقفت البقية الباقية من الشعب الأرمني وقفة رجل واحد في وجه الجيوش التركية الزاحفة، فصدتها، واضعة أسس أرمينيا المستقلة، وبعد قرون من الانقطاع أعيد بناء الدولة الأرمنية المستقلة، فوق جزء صغير من تراب أرمينيا.

ففي العاشر من آب عام 1920 وقّعت أرمينيا إلى جانب الحلفاء معاهدة سيفر مع تركيا ، حيث عُهِد إلى الرئيس الأمريكي ويلسون مهمة رسم الحدود الأرمنية ـ التركية مع توقعات بمعاقبة المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية للأرمن . واستنادا إلى القرار الذي توصل إليه ويلسون كان على تركيا إعادة مقاطعات كارين (أرضروم) وفان وبتليس بالاضافة إلى أجزاء من طرابزون وخربوط إلى أرمينيا.

ولكن بسبب التقلبات في تركيا الكمالية وموقف روسيا السوفييتية المساند لتركيا وتواطؤ الحلفاء والمؤامرات الجديدة التي حاكتها الامبريالية الدولية، لم تنفّذ بنود معاهدة سيفر. في أيلول عام 1920 هجمت تركيا على أرمينيا مرة أخرى، وإثر الإنذار النهائي التي وجهته روسيا وقّعت الحكومة الأرمنية اتفاقا في الثاني من كانون الأول لتصبح بموجبه أرمينيا جمهورية سوفييتية.

أما في لوزان عام 1923، ونظراً لمصالحها السياسية والاقتصادية تخلّت الدول الكبرى مرة أخرى عن القضية الأرمنية العادلة تاركة حلها النهائي والكامل معلقاً.

* * *

في الوقت الحالي يتبين الموقف التالي:

1 ـ تمثل جمهورية أرمينيا السوفييتية بمساحتها التي تبلغ 30.000 كم ^{2} سدس مساحة أرمينيا التي حددتها معاهدة سيفر والرئيس ويلسون.

2 ـ يعيش ما يقارب 45٪ من الشعب الأرمني في أرمينيا السوفييتية فقط، في حين يعيش الباقي ـ الذين يمثلون بشكل رئيس سكان المقاطعات التي احتلتها تركيا ـ في دول الشتات داخل وخارج دول الاتحاد السوفييتي.

3 ـ حتى الآن لم تتم معالجة الإبادة العرقية التي خططت ونفذت من قبل تركيا في حق الشعب الأرمني، عن طريق احقاق العدالة، بل تستمر تلك الإبادة بشكل غير مباشر، ما دامت جماعات المهجّرين في الشتات محرومة من الحياة الجماعية في وطنهم الخاص، معرّضين لخطر الفقدان التدريجي لهويتهم الخاصة.

4 ـ تبقى معظم الأراضي الأرمنية التي استولت عليها تركيا بورا وقاحلة ومهجورة تقريباً على الرغم من الجهود التي تبذلها تركيا لإعادة توطينها، في حين تستمر بتهديم جميع المعالم التاريخية التي تشهد على ملكية الأرمن لهذه المناطق المهجورة.

5 ـ إن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بشكل عام واتفاقية الأمم المتحدة لمنع جرائم إبادة الأجناس لعام 1948 والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لنفس العام بشكل خاص، تمنع وتدين إبادة الأجناس وترفض الاعتراف بإحتلال وامتلاك أراضي الأمم بالقوة.

ولتلك القوانين والمعاهدات الدولية مفعول رجعي فيما يتعلق بجميع حالات إبادة الأجناس القديمة والحديثة وبشكل خاص المستمرة منها. إن المصالح الإنسانية والسلام الدولي تتطلب تطبيق هذه القواعد

والمعاهدات تطبيقاً كاملاً نصاً وروحاً، وذلك لاحلال حق ضحايا إبادة الأجناس من القوميات أولاً وللحيلولة دون حدوث جرائم إبادة جديدة وتجنيب الإنسانية من كوارث جديدة ثانيا.

* * *

إن حق حرية تقرير المصير الذي يشكل جزءاً من ميثاق الأمم المتحدة يجب تطبيقه كما يقتضيه المنطق والقانون أيضاً وبشكل خاص على الشعب الأرمني، كأحد أكثر الشعوب المظلومة في العالم.

إن حل القضية الأرمنية لا يعتبر في واقع الأمر تعبيراً عملياً لاحقاق الحق وإدانة المسيء ومعاقبة جريمة الإبادة فحسب، بل لأنها قضية إنسانية وحق دولي يعتمد على المبدأ الأكيد في حق تقرير المصير.

إن القضية الأرمنية تملك في جوهرها أبعاداً وأسساً سياسية وقانونية وأخلاقية وتاريخية أساسية، يمكن تلخيصها في النقاط الثلاث التالية.

أ ـ إقامة دولة أرمينيا موحدة فوق أراضي أرمينيا الشرقية والغربية.

ب ـ جمع أرمن الشتات المهجّرين في الاتحاد السوفييتي والعالم فوق كامل التراب الوطني.

ج ـ حرية تقرير المصير الوطني وبناء أرمينيا الحرة المستقلة.

إن حل القضية الأرمنية إلى جانب قضايا جميع الشعوب غير الحرة لها قيمة إنسانية. فبدون حل القضايا الوطنية العادلة، ومن ضمنها القضية الأرمنية، لا يمكن تحقيق السلام والتعايش الدولي أو العالمي بشكل كامل. وبشكل خاص، لا تكون الأخوة العالمية للنظم الاشتراكية والقوميات الاشتراكية تامة.

ثانيا: الهدف:

يسعى الاتحاد الثوري الأرمني (الطاشناقسوتيون) كحزب ثوري واشتراكي، حيثما وُجِد وبكل وسائله إلى حماية مصالح الشعب الأرمني متطلعاً إلى إقامة أرمينيا حرة موحدة ومستقلة ذات نظام ديمقراطي اشتراكي .

مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الحالي للشعب الأرمني، فإن الاتحاد الثوري الأرمني يسعى لتحقيق الأهداف السياسية التالية.

أ.- إقامة أرمينيا الحرة والمستقلة والموحدة.

ب ـ ستكون أرمينيا جمهورية ديمقراطية اشتراكية مستقلة.

ج ـ يجب أن تضم حدود أرمينيا الموحّدة المناطق التي رُسِمَت ضمن حدود أرمينيا بموجب معاهدة سيفر، بالاضافة إلى مناطق ناخيتشيفان، اخالكالاك و كاراباخ.

د ـ سيجتمع الشعب الأرمني ـ بفئاته المهجّرة ـ فوق أراضي أرمينيا المستقلة.

هـ ـ يجب إدانة جريمة الإبادة التي ارتُكبت بحق الشعب الأرمني من قبل تركيا والتي لا تزال دون عقاب، وكذلك معالجة آثارها، كما يجب إعادة المناطق المحتلة والتعويض العادل عن خسائر الشعب الأرمني المادية والمعنوية.

و ـ إن القوانين الرئيسة لجمهورية أرمينيا ستقرر من قبل المؤتمر الدستوري لأرمينيا، المنتخب عن طريق الانتخابات العامة المباشرة والمتساوية والسرية وفق مبدأ الاقتراع النسبي.

تلك القوانين الأساسية يجب أن تكفل:

1 ـ الحرية العامة في الفكر والكلام والابداع والصحافة والنشر وكل أشكال التعبير الأخرى والضمير والاجتماعات والمنظمات السياسية

والمنظمات الأخرى والاضرابات.

2 ـ تأمين العمل لكل المواطنين.

3 ـ عدم التعرض للفرد والبيت والمراسلات ووسائل الاتصال الأخرى.

4 ـ فصل الكنيسة عن الدولة. فالدين مسألة ضمير فردي.

5 ـ إلغاء جميع الامتيازات الطبقية.

6 ـ مساواة جميع الأقليات الوطنية والطوائف الدينية.

7 ـ التعليم العام الالزامي والمجاني على المستوى الابتدائي والاعدادي، بالاضافة إلى التعليم العالي المجاني لجميع الذين يرغبون بذلك، وأن يكون التعليم باللغة الأم.

8 ـ المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون ومحاكمات علنية من قبل محاكم مستقلة، وحق المحاكمة بواسطة محلّفين، والمحاكمة ستكون مجانية.

9 ـ الاستقلال الذاتي والاداري المحلي الواسع.

10 ـ الحق الكامل بالتوجه بإقتراحات أولية للقوانين إلى الهيئات التشريعية، وحق اللجوء إلى الاستفتاء العام في حالة الضرورة للجميع.

11 ـ تأمين جميع المواطنين ضد الشيخوخة والبطالة والمرض والحوادث.

ج ـ المطالب الاقتصادية

(تأتي المطالب الاقتصادية للاتحاد الثوري الأرمني بشكل عام كمبادىء في الفقرة الواردة تحت عنوان "مبادئ عامة"، وسوف يتم تحديد تفاصيل المطالب الاقتصادية ووسائل تطبيقها عندما تتحقق حرية واستقلال أرمينيا، وهذا نظراً إلى أن المقترحات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بالظروف الآنية الخاصة للزمن الذي ستقوم فيه جمهورية أرمينيا الحرة المستقلة، مثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي والحالة الخاصة بكل بلد والتقدم الذي أحرزته العلوم والصناعة وغير ذلك).

انتهى

الفهرس

مقدمة 3

الفصل الأول:

نبذة تاريخية 5

الفصل الثاني:

العلاقات مع حركات التحرر الوطنية 27

أ ـ العلاقة مع الأكراد 30

ب ـ الثورة المقدونية 32

ج ـ الثورة الإيرانية 34

الاتحاد الثوري الأرمني والاشتراكية 37

الفصل الثالث:

المنطلقات النظرية وبرنامج الاتحاد الثوري الأرمني 41

أ ـ نظرية عامة 43

ب ـ المطالب السياسية 52

ج ـ المطالب الاقتصادية 62